

فإرادة شرطه مع إرادة الف بوجه شرطه وإرادة الف بوجه
 بيع أحدهما كله ^{بوجه} فإن البيع ولو كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 أن يبطل البيع كسراجي رجل يبيع من رجل على أن يقدّم حسنة
 عند مرضي الشتر ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 الف بوجه ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 المنقول المشتري فريته ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 فيها فسد البيع كسراجي قال فإن خرج المبيع من ملك
 المشتري فلا يفسخ ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 وذكره النجاشي ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 الجيم وكونه وهو أن ليس له تسليمه ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 على أكثر من قيمتها ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 المأقالات بعد القبض ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 خلاصة المأقالات لا تبطل بالسرية ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين
 وبطل الشرط مع وقايه ^{بوجه} فإن كان لفريقين ^{بوجه} فإن كان لفريقين

ان بجسی العبد حتره ثمن ما عدا البیع من بیعی تفصل عما ویه
ان یأخذ علی ما یفعل علی ان یعطیه مائة من النخاع ذلک شرط
فی بیع البحر البیع مختص بانه تفسیر ذلک فی بیع الصحاوی ملک
البیع قبل القبض بعبایة اولی طایفه رافقه مساویة او لفعل
البیع او بفعل البیع یبطل البیع والکان بفعل المستتر من
یغیره قال فیما یقول علی الثمن والکان بفعل الجانی ینجز
المستتر ان شئت فقل وان شئت راجع تفصل عما ویه مر
مر مر مر دینار است فرض میخواهد که او بسزده
درین کتب تمامه رنوا باشد چگونه کند جواب باید که بفعل
دینار ازین غریب کمالی بخرد و قبض کند و باز ان کمال
را بسزده دینار بدین عزیز فروشد و میعاد معینی گفته
در فستاقی را رسول عربی بار ان خود سه ضایع تعلیم کرده
است و این بیع عینه یعنی لیسه درین روزگار بهتر است
انده دینا را بسزده دینار دادن حرة الفقیر اذا اتری

بالبيع وانما الاستحقاق يكون السجل قاضي بخار
 لا يجوز لقاضي بخار ان يعطى به ويقض بالسترى
 بالتمسك ما لم يشهد السهردان قاضي بخار فحق
 عليه بالخار الذي استراه من هذا البيع واخرجه من يد استحق
 عليه خزانه المفتين كسترى بعد اعطاءه خراسي فلذا هو الامر
 يرد مختصرا منه وان استحق البيع من هذا السترى بالملك
 المطلق ورجع المسترعى على بايعه بالتمسك فاقام البايء بغيره
 على الفسخ وان القبض والاستحقاق يقع باعلا بغيره
 الرجوع بالتمسك على ثقل هذه البنية بعينية فحق ما اختلف
 المتابع فيه سئل نجم الدين عن رجل باع حرفة المسحق
 ببيع هذه البنية اجاب نعم واجاب عن رجل باع
 ثم هو المقتري لدا في المحيط ولو كان لرجل على رجل
 الف درهم فاسترعى منه تلك الدين عبدا بيبا
 فاستد او قبضه باعرا بايع ثم نقض البايء البيع لغيره

لا بد

المستخرجه لم يجوزوا بيعها قبل ان يصر مستقفاً به يعني
الذي صلي الله عليه وسلم عن بيعها قبل ان يصر مستقفاً
قاضيهم ولو انكسري جازية ولم يقضها حتى يستحقها رجل فبشر
في القاض لا يبيع بغير المسحق ولا يقض له بالكل حال جازية ما لم
يخبر البائع والمستري لان الملك للمستري والبيع ينتفع
في شرط حفرتها ولو كان الاستحقاق بعد القبض لشرط حفره
المستري دون البائع فصول عمليه مسئلة بشر او ما باع بما قبل
مداه قبل نقد الثمن رواه ابو داود والربيع في بعض كراهه
بعضه حكمه جازية وانما كرهتم ان يبيعها بغيره فانه
يشتد كسبه في ذمة القاعد في اذ تصرف فيه المستري
والمنفق يضر في يجوز له ان يملك البعض ويبيع البعض
باقل وانما جازية في زمن المستري جازية بالفتنة فيهم
حالة او لم يصب في قبضها فمعهما من البائع بخير يابنه قبل ان
يقض الثمن الاول لا يجوز البيع الثاني وكذا في الهبة في كسبه

قول المستشرقين في بيان معنى الجايح في بعض المستشرقين في نقض
البيع الاول فصولا وادله والبيع الثاني في بيان معنى الجايح في
الزوايد منقولة من الاصل كالولد والحمد والحمد
لا يثبت الفسخ في ذلك بل في هذه الزوايد في يد المستشرقين لاضحى عليه
كروايد انفسه ولو استهلك المستشرق هذه الزوايد فانه يخرج بها
استهلاك فصول اخرى وامينة في بيع الغل الخاسر
الكوارات الكوارات بالضم والرفع يد عمل الغل
اذا سوي من طين واداره فخذ احصى به يعني باطراجه
محمد بن مطلق في الزايد وعليه الفتوى في بيان المعاني في الزايد
وبين العبد الاثنى لا يجزيه وبيع العبد الرسل في حاشية جندنا
والخرايفه وهي مع الترخا الغل في عمر جند وفي مثل كليمه خرها
فهذه البيع من البيع الفاسدة لبيته الروي في وقاية
وقال محمد بن ابراهيم كان هذا الف من واحد وورث التوث
منه والعمل من آخره ان الف بينه لفتان او الف لم يخر

ولذا كان

[illegible]

قد ثبت بطلان ما في نسخة الماروني من اجل الحسين بن عمار مذكور
 في الفتوى وفي المعنى لا يجوز بيع اهل بيت ولده في دار الحرب
 وقال بعض المراجع يجوز والصحيح انه لا يجوز والعقب اليه وانما
 على عدم جواز البيع فهدا السلام تحت الفتوى الحسين بن
 ولم يستثن منها المسجد والبقعة فلو بيع هذا اذا كان في
 معمر فان حربته سوله واشتق الناس عنه لا يفسد مختص
 خزانه وكذا بطلان بيع ام الولد ومحمد بن عيسى والمكانة في وقايه
 فاذا استثنى من هذه عاينها سائلة فالبعض في ما في الروايات
 خلاصه ومثله في تحت راجع في ورواها في بيان جوازها
 ورواها في ما في من الجواز في خزانه في البيع الفاسد
 بمعتبر في يوم القبر كافي الحسين بن عمار في ان لا يطرأ
 اولها في ابي في يفسد البيع فيها في قال محمد بن جابر
 البيع فيها في ابي يوسف انه يشترط البطلان في ذلك
 الاول في خزانه رجل الحسين بن عمار في خزانه في البيع

على البيع والبيع بالبرهان وان وجدوا غور وديون
 لا يفتي بالبرهان في دابة فوجدوا عيب في كنهها فقال
 المتابع وكنت قد حواي بك ولم يبق لك حق في دابة المشتري
 بل ركنها لارادها اليك فالقول للمشتري يسبان كيك
 او ورن قبض ان وجد يعضه طيبا رد كله او اخذه وبيع
 وبوي من كل عيب صح وان لم ينداء وعندك فليدفع
 بخارضا الصلة ان البرادة عن الحقوق الجمهور لا يصح
 عنده وعندنا يصح في قوله

في البيع الله حارس ثوبان انه يرب يورب فاذا هو
 بخاري فالبيع فاسد مختص خزانة يعض من التهديب
 على يورب الالشارعة لفسد البيع كنهاله المبيع و
 التمن والاصح لم يخرس بشرى فاسد يكون مضمون بالمثل
 ان كان مثلبا والابالينة ولا يكون مضمون للمثل محابو
 لا يخرس المخرس على الفلارالا اذا قطعه من بيعه عليك

والسق والعلف انما يرتب لهما من ينزى سبب وفان فيه
 غنبا فاحش فله ان يرد له على السباع يحكم العيون ونفس السباع
 وحشش ذلر اخنه ان لا يكر الزر بركى في واقعة ان لا يكرى
 ان يترده وللباع ان لا يترده وهو اختيار ابي بكر الزر بركى في واقعة
 اجبال واكثر دوات المصاربة انه يرد لغين فاحش ودر افق
 فنيه وكان تفسيره فاحش در عرض ده ونجم ودر حيوانات ده
 يازده ودر عقار ده ودار ده مصنف من اسير الطحاوي والمقبوض
 بالسباع القدي يامر بالو ملوك في ضمن عليه ما يقته او بالمثل
 عندها حادية وكذا افنى به رجب المحيط وكنان القاضى الامام
 صدر الاسلام ابو اسير القاضى ركن العين والافنى جمال
 العين البر لغز مود رحيم الله يفتون ان السباع ان كان قال
 للمعترى فقهة مستنى لكذا او قال ما حرك وي كذا فاشترى
 بناء على ذلك ثم ظهر خلافه ان لا رد بحكم الفور اما الامام غير
 فليس له الرد و غيرهم من السباع كانوا لا يفتون الرد على

و چون بگویند که این غلام در ملک منی که بختش بود و در وقت مرگش
بختش غلام شود این غلام را بخت غلام است و بخت غلام را بخت
بخت و بخت بخت من نمیدانم که در دست زید این غلام که بخت
بخت و بخت این غلام است بر زید گواه است که در دست زید این غلام
بخت است اگر زید از گواه غلام بخت بر حاله بگویند بر علم
بخت بر زید یا این اجاب است شیب یا فلور کب
او شقیه او غریب علفه و لا بدله شسته فلان کون رضا شیب یا لا بکون
بخت اذ اکان الرکوب کرده علی با ایزه شتم و بطل حق الرد
با عوض محال بخت و اجازة المستریه و رهنه و کتبت و بلسن الثوب
و در کوب العیبه و سکنی الدار و قال الامام الرضی عنهما
نسخ الاستخدام بعد اتمام بالعید مرة بلس برضا شیخ
و الاصح ان المستریه انما یستعمل و یصل الرهنه و لهذا الرکوب
مطلق و فسر فی اجاب فقال لور کب بخت و بلسن الثوب او
بمعنی لا بکون رضا شیخ لان المستریه فی اتم بکون الرد

ان يقر من العيب لا عيب به ولا يقر من العيب بان ذلك العيب
 بقوله من عيبه من عيبه كان حجة النقص على الامن وحين
 يمانح ان يمانح ان ياخذ معيبا ما حدث عند المستر في وبرد
 النقص كان له ذلك سببا ولو حجة الدابة عيبا في انفسه هو
 يمانح في الطريق الرجوع فانه في الغرض لا يكون رعا بالعيب مخفر
 خزانة دفع باقي الثمن بعد العلم بالعيب يكون رعا بالعيب
 معلول على دية ولو ضرب العيب بعد ما علم العيب ان كان الرغب
 فيه لا يرد مخفر واكل النظم عيب خزانة دفع باقي الثمن
 بعد العلم بالعيب يكون رعا بالعيب وهو الرغب في العيب
 عيب العيب معلول على دية الخرب في العيب وفي غير
 النقص عيب مخفر واكل النظم عيب خزانة دفع باقي الثمن
 بعد العلم بالعيب يكون رعا بالعيب وهو الرغب في العيب
 عيب العيب معلول على دية الخرب في العيب وفي غير

5

عليه آتيت شرب الخمر في اليوم والليل عليه العيب في الجاه
 من العيب ان لا يترك في العبد في الشراء ثم ادعاء غيره
 ان من واثم عليه وقد عاب البائع قال يرجع هذا العبد فان
 وجه العبد على البائع اذا حضر كذا ذكر الدين في ولفا في العبد
 فانه عيب والمسئلة بها لا يرجع على الابيض ابراهيم
 يوافق وقت البيع ان عبيد لم يامر بالشر لا يرجع بالحق
 في قوائم جميعا كفاية وعنده عدم بينه المشتري على العيب
 عنده خلفه بالوجه عند ما قام انه انق غشده منع وقاية شتر
 بغيره وقبضه ثم وجد به عيبا فله الرجوع الى البائع ليرده فوطب
 فانه يهلك على المشتري ثم ان المشتري ان اشيت العيب يرجع
 بقصه زعم البائع كذا في الفقه ان العادة تسبب في الاصلح
 واذا علم المشتري ان العيب ثم قرره على غيره ايسر وهو راض
 كذا في الفقه في ما يوجب الكبر او اقال لا البائع اعرض على البيع
 فان لم يترك فترده على فان لم يترك منه لم يكن له ان يرد

او كان غيباً ثم انك في بده او كانت جارية بكرة او فقيها او
 نبياً او نوطياً او قهلاً او شهوة او ملكاً او ملكاً او ملكاً او ملكاً
 بده او غيباً او غيباً او غيباً او غيباً او غيباً او غيباً او غيباً
 ثم اطلع على عيب قدم بها ثم انك في بابها فافانك
 لا يرجع السطح كذا في نون الكبريت في القالب
 بالعيب نون عبد الوجارية فوجدت في جرحها عيباً
 فقال انا لعل عونها على العيب فان كنت فيها لا اريد
 عاقرضتها لعل الرق في نون راس في بطنها ليس
 ان جرحه على العيب في القالب في القالب في القالب
 عيب هو العيب في القالب في القالب في القالب
 لعل عاقرضتها لعل الرق في نون راس في بطنها ليس
 من آخر في نون العيب في القالب في القالب في القالب
 لعل عاقرضتها لعل الرق في نون راس في بطنها ليس
 خلافاً لهما في القالب في القالب في القالب في القالب

الباعثة فتمت بفتح السين عشر عشرة مائة واثني عشر عنده وعندهما خمس
 مائة واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 القيسية واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
 بئس فوجده ما فضا مارا وان يرجع مقدار النقصان فالقول
 في المشتري جوارحه بئس سر كجارية قد كانت ولدت
 عند البائع او عنده غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان لان يروا
 في اصدي الروايتين وعليه الفتوى وفيه من العار في البهيم
 ليس يعيب لان لوجب نقصان و به بفتح مفرات بالفتح
 سبب في رد البيع المعيب بالعيب يرجع بنقصان العيب
 منها اذا احدث في السبب علة او عيب بفعل المشتري او عند
 المشتري ثم اطلع على عيب فذبح او كان في يافق طمر او حاط
 او عيبه او كان سويقا فله بالثمن او عيبه او عيبه او مات

وادرسه لافس المذنبين لم والمرح به واسم لم ينقصه انما
 الثمان جنت والديهم جنس الدنيا يهون وفي الدنيا
 قوتين الدينارين سرار ما باع باقل ما باع ثمن لقد تمى روا
 نبوه واكر بفضي قبض كرهه وبفضي حاكس حبه خود احاطه
 نبوه واليه علم واكر بثلث اربعه بلكام مانده بلسببها رجا
 باع منه قرب جراحته وقال المستعري لا تخف منها فان
 ملك بسببها فانها من فاخذ المستعري وملك بسببها لا
 يسلم عليه قنيه في قوله رحمت المحطه واذا وجد الجسد
 حيا وصالحا عالما وفوض المستعري ثم وجد به عيبا اخر
 ان يروى مع قبض بل الصلح قصص على يد المستعري اذا استعري
 مصحفا فوجد في حروفه فلهذا المستعري انه منقوض بانحرفه
 في نفسه سقط فلهذا عيب في حروفه في المستعري مصحفا على
 انه جامع فاما قيل ان يساق قنيه ان او ايه هكذا عيب
 ويرد منه كذا في البينه سببا وارفعه الحيف عيب في حروفه

بالجملة

مستترى ويطعن الثمن فيقول اني لو
 من هذا البيع شيء اخر وقل المستترى بل هو قابل
 له شيء واحد فاقول له مع البين على وقاية فيه اخلاصة
 في البيع وقل باین شرط میفرستم که غایت است
 این را هیچ عند الاستحقاق البیع فسد قوله الرجوع في
 الرجوعين كذا في البيع هو هذا اکثر الوقوع من هذا الزمان لیسب
 له بخره زید جاسم که اگر بعد از فروخته است بدان شرط
 باین جمله میفرماید که اگر برفت این شرط فسد
 باین بطلیده ایچ من بدان شرط میفرستم که غایت است
 للمستترى ان یتردأ میبیه اذا اختلف البائع والمستترى
 فی بدویر المستترى فانقرن المستترى ذخیره ایچ سر آه و
 من لا یصح شهادته و باید بنفسه او بیع را با بیع و باید
 باقی بیع قبل نقد الثمن لنفسه او غیره مستتره او

راجعاً رفاً نقول ليس مع اختلاف قوله المستري الم
 راجعاً رفاً نقول المستري مع اختلافه مع غيره
 مع عبداً من رجل وقضى في طلبه فقال المستري
 انك كنت احزنني انك اعتقتك او قال انك كاذب
 وقضى المستري العبد فهو حر واقام البنية بقبا
 وودع الثمن يسترد وكذا لو لم يقم مستري البنية
 لكن اقام السبع البنية انه اعتقه قبل ابيع قبل
 المستري بما رجع ان التناقص يحمل في التناقص
 خزانة والفقير من ان يبيع القلب العلم
 وغير العلم ان كان يقبل العلم جابر في ربح
 جواز البيع في ربح وودع عند محمد مع التبريد
 في التبريد ورجع بذر التبريد في ربحها وعليه
 التبريد في ربحه ان اراد ظهر البيع بعد التبريد

بر

لو كان رويان ففرضه القول بعد ما لا ولا ففرضه المستري
 ان يرد رويان الاول والرسول استوار والمستري
 فميراده لو رايه انك رويان استراخه اذا المستري
 حرمه او عبدا او راي وجهه ورفي به لا يكون له انجاب بعد
 ذلك لو راي ظهره ففرضه ان لم يرد وجهها فله انجاب الروية
 لان سبر الاغصان في العبيد اجباري يمنع للوجه فلو
 استري شيئا فميراده ففرضه ان سبره او انك
 انك ففرضه ان لا ان يكون قد تغير عن حال انك
 رايه عليه وان ادعي المستري التفرقة القول البايع المستري
 لان المستري يدعي عارضا والبايع بكرة ولا رويان
 ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان
 ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان
 ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان
 ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان ففرضه ان يرد رويان

من عليه ان يرد كذا مبيع رافع كثر وان سكر من كثر لم يبطل
خياره كذا في الطلاق وان سكر من البيع يبطل خياره حتى يقضي
الكر في احدى تيسر له ان يتعرف حكمه والصحيح انه لا
يبطل ذخيره المستر في كثر من آخره المبرأ فاس
رجلا آخر فكن ذلك ارجل من يبطل خياره الروي لم يذكر
محمداً يذو المسئلة في مبيع من الكتب وذكر في خيار
الشرط ان المستر في اذا سكر في المداير رجلا بامره وغير
امر آخر انه يبطل خياره الشرط وان المستر في اذا سكر
في المداير رجلا بامره او غير امر آخر انه يبطل خياره الشرط
المستر في اذا سكر في المداير فبقي من مسئلة خياره
ينبغي ان يبطل خياره الروي لان ال كثر بنزلة الوكيل
بالقبض والكيل بالقبض اذا قبضه في مبيع يبطل
خياره الروي اذا استر في علاناً ودخل وكيله بقبضه فقبضه
الوكيل بعد ماله ونظر البه فليس المستر في ان يرد به

[illegible]

وانما ثبت بالبيئة مالا يعرف الما بالجرة كاللبن والسكر

على ان يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

الحق في انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

بعد العلم بالعبء مرة لا يكون رضا ومراتب او مرات يكون

رضا ونفسه انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

او يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

والا فانه عيب الاله علة المرض والاقبل قول الله

في الفضلين جميعا والفرع عيب الجوارح والعبد فانه

عيب هو عيب الجوارح والفرع عيب الجوارح والعبد فانه

عيب فالفرع عيب الجوارح والعبد فانه عيب الجوارح والعبد فانه

بعضهم ان لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا ثم انما لا يجره شيئا

والا فانه عيب الاله علة المرض والاقبل قول الله

بغير

بغير

بغير

ان عدوه عيبا كان عيبا واما فلاذخروا في صلح الغواض
 جبل من جارية بهما فرحة ففقدوا بها ولم يعلم ان ذلك
 عيب في نفسها بل ذلك ثم ظهر ان ذلك عيب له ان يرد
 في الصلح من اجواب في مسئلة الفرحه انه اذا كان هذا
 عيبا لا يكون له الرد وان لم يكن بينا فلما ارد خلاصه وذكر
 في الكفارة ان العيب اذا كان ظاهرا وهو ما لا يحدث
 مثله كما لا يصح التزايده والافاضه فان الفاض يفيض بالرد
 من غير تخفيف اذا طلب المستتر في الامتناع لوجوده عند
 البيع او باطن لا يعرفه الا الطبيب او كوجه الكبد والطحال
 يرجع الى قول الاطباء في حق سماع الدعوى وتبطل الحفوة
 او عيبا يطلع عليه الشاركا ليقرب والمراد يرجع الى
 قول الشارح في حق نوصية الحفوة فلا يثبت في هذه الموضع
 تخفيف البيع على قوام العيب في يد المستتر في حال
 حاشي المستتر في اية اقامته البنية على قياره في اية

نَحْيَ سَيَّانٍ أَنَّهُ عَيْبٌ وَنَهْدٌ لَوَ انْدَرَجَ سُرُونُ سَمِ الْفَضُولِ
 وَلَوْ كُنْتُ عَبْدًا وَبِعْتُ بِي ثُمَّ اَقْلَعْتُ عَلَى عَيْبٍ أَتَمَّ لَوْ أَنَّ الْعَيْبَ
 الْأَوَّلَ مَلُوعٌ بِالْعَيْبِ الثَّانِي لَيْسَ بِالرَّدِّ وَإِنْ عَالَ نَهْدٌ
 لَعَيْبٌ آخِرُهُ الرَّدُّ فِي رِيَّةِ الْقَتْلِ وَرَجُلٌ كُنْتُ فِي مَخَارِجِهِ
 ثُمَّ لَمْ يَرْضَ بِالْمَخَارِجِ دَبَّرَ لِعَدَارِ بَيْتِهِ أَيَّامَ فَلَمْ يَقْبَلِ الْبَيْعَ وَمَا
 يَذْكُرُهُ إِيَّاهُمْ اشْتَرَى مِنَ الْقَتْلِ وَدَاغَ فِيهِ لَوْ كَانَ لَمْ
 يَقْبَلِ لَمْ يَفْضَحْ أَبِيبٌ وَكَانَ تَحَالُ لَيْسَ لَمْ يَفْضَحْ لَمْ يَفْضَحْ
 كُنْتُ عَبْدًا فَاقْبَلْ بِي وَفَكَانَ الْقَتْلُ عِنْدَ الْبَيْعِ لَا يَكُونُ
 لَوْ أَنَّ بِي بَيْعٌ نَفَقَانِ الْعَيْبِ بِلَدِهِمْ بَعْدَ بَيْعِهِ الْقَتْلُ فَقَوْلُ الْحَقِّ
 فَاصْبِرْ قَالَ الْقُدْرِيُّ عَلَى كُلِّ مَا يَوْجِبُ الْفَضْلَ فِي النَّمْرِ فِي
 عَادَتِهِ الْبَيْعُ فَهُوَ عَيْبٌ لَنْ يَكُنْ مَقْصُودَةً فِي الْبَيْعِ وَمَا يَرَى
 يَفْقَهُ النَّمْرُ بِبَعْضِ الْخَالِيَةِ كَمَا أَنَّ عَيْبًا وَكَرِهِيَّةً الْأَسَدُ لَمْ يَرِ
 رَأَاهُ أَنْ تَأْخُذَ لِقَضَائِيهِ أَعْيُنُ مَنْ يَشْتَرِي الْمَشْهُورَةَ وَالْعَيْبَ
 فَبِعَيْبٍ مَا لَا يَجِبُ نَفَقَانُ عَلَى مَا عَنِ الْمَالِ أَنْ يَكُونَ عَيْبًا

في البهايم زيادة في الجوارح عيب من الكفاية في غرض البيع
 وليس له كدوب لحاجته وسكنه وهو ما رواه الرضا عن العيب
 في المثل ان المشتري اذا عرف في المبيع بعد ما علم بالعيب
 فعرف الملك بطل حقه في الروايات دليل الرضا بالعيب من
 شتر الكثر المسترعي عبدا وقبضه ثم اطلع على عيب كان عند البيع
 فان العبد رجع بحقه ان العيب من اسببه والا باق عيب
 وذلك ان ما رواه ان السوفيه مل بشرط صحيح من البلدة والا
 فمفسران بشرط من القنية شتر عبدا فان لم يجدوا عيبا
 عند ما يوصل اليه في وقت البيع فلا ريب في ما استر له فوجد العيب
 ان يذبح شيئا يحدث مثله فقال الاول حدث عندك فقال
 اني ما كان عندك بالملك فقام البنية على ذلك ورواه في المسترعي
 الا في قبضه ثم مل الاول ان يذبح شيئا عند يوسف
 بطل ذلك في عهد محدثه لا ذكره في ايجاع مع الجوارح رجل
 شتر في جارية فوجد عيبا بها رواه ما رواه في المسترعي

محمد بن يحيى عن الحسن بن علي بن فضال عن علي بن عيسى عن أبيه
 الهندي عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه
 فان دونه ذلك لا يبطل خبره الاكل واليسير من المشقة
 بعد قتل ابيهم بعث منك رجا ببيع ذكره الكبير في سفل
 العيب ان جوالي العلف اذا كان واحدا فكلها مع الجوالي
 لا يكون رضا ببيع ثلثه لا يمكن حمل الجوالي الواحد للركوب
 ولو كان جوالين فكل يكون رضا بهما فكلهما يبيعون الركوب
 يعني من ينحن عن من قال الركوب لو كان له رجل الرضا بسقف
 الجوالي وان امكنه الرديون الركوب بخلاف الركوب لليسير
 والاعلاف وجبره من الجواهر يبيعون الركوب بشرط ان
 ياكل كل يوم خمسة اشياء من البزنجية او غيرها فكل واحد
 ابيع وملك غرس لا يملك على البيع شيء ولو اشترى بقرعة
 بشرط انها صالحة فاذا انقضت صلتها فانه يرد اليك والبيع
 ولو لم يشترها فوجد ما صلتها لا يرد بخلاف الجارية لان الحمل في

السلم بالنسخ باذن المحي رخصته المستترين رخصه بالنسخ صحيح
 وبالله التوفيق وان علم بعد من مودة ثم البيع لان تمام مودة وبيع
 بعد البيع ذخيرة من التوفيق او باج عااله بالخيار فذلك البيع
 عند المستري في الثالثة نجب القيمة ولو ملك بعد بكم الثمن
 ولو كان خيار للمستري بحسب الثمن في الوجهين تحريمه ولو كان
 البيع سببا واحدا عند الموكيلا او موزونا وقد استر في الف
 وشرط ان خيار الف في البيع والمستري جاز بخلاف خيار المستري
 عهد بين بالف درهم وشرط ان خيار الف احداهن بعينه والفق
 انما النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت في قيمة ايضا لا يتفاوت
 فاذا كان ثمن الكل معلوما كان ثمن النصف ايضا معلوما فاما
 الواحد من العبد يتفاوت في قيمة الف يتفاوت ولو استر
 ارضا فيها حرث او استر في الارض مواتا حرث او
 حصد او فضل منه سببا بسقط خيار ولو استر في رطل فطحن
 بها المستري يعرف مقدار طعمها لا يبطل خياره ولم يذكر

يغفر ثم ياتي ثلث ايام فلا يبيع منه ولما ارى بعض الامم ان لا يبيع منه
 خياره لا يبيع ففرض المستزين فملك ما يبيع منه فملكه القبيصة
 لانه مقبوض على سبيل التمسار وهو مضمون بالقبيصة فان قال ان
 ملكك بعد فهو من نكته بالخيار لا يعلق في ايام الخيار ثم يبيع
 بيع عدم ملكه وقايد جلي باه خياره بعد سبيل البيع بالخيار
 الخيار لنفسه في ايامه ثم انه وسبيل العبد الذي استراة بالخيار
 او عرضه على بيعه في البيع في ايامه مع هو مضمون المستزين بان
 عهدين او ثوبين على ان بالخيار في احداهما باخذ احدى التفرقة
 وهو والاخر فهو جزاء الغريب والثلثه استحقاقا والقيس انه لا يجوز
 ولا يجوز فيما زاد على الثلث قيارا ولا حق في قبيصة باخذ الا من
 اباة لقول ابي القاسم والقول بان يفعل ففعل بعد ذلك نظر
 ان كان المراد من جازي البيع الفسخ ولا يبيح فيه لما قد روي
 فذلك ان غايته لا يبيح الفسخ ولكن موقوف عند تحسنة محمودة
 به خلافه لا يبيح فسخه ولا راد في الحفرة المذكورة في هذه المسئلة

متون اذا اختلفت العلة في شرط الخيار فافضل له
 مع البيع في هذه الروايات اذا اختلف في معنى الوقت فالقول
 في الاول اختلف في قدره فالقول في الثاني اختلف في قدره
 فالقول في يدعي اختلف في وقتين وفي غيرهما اذا باع عبدا او نقدا فتمن
 ان يبيع ان ردوا فتمن فلا يبيع بينهما فهو جائز وهو شرط البيع
 بشرط الخيار لا يبيع ويكفي شرط الخيار بعد البيع كما كلفه الشرط
 في البيع صحيح ان المشتري اذا قال للبايع او يبيع قال
 للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلثة ايام وما لم يبيع
 فللمسحوق وكان ذلك بالخيار في خبره اذا كان الخيار للمشتري
 لا يملك المشتري عند انقضاء خلافا لما كان الخيار
 للمشتري وقيل للمشتري فذلك ان يقبض فيه بحسب الثمن
 وان لم يقبض فيه بالخيار لا يفتق عند انقضاء ايام الخيار
 خلافا لما عليه وقيل بالخيار لا يبيع طارفا كان اربعة ايام لم يوجب
 فناء البيع عند انقضاء خلافا لما كان الخيار للمشتري فانه ان لم

عليه قسمة اود انفق في ذلك البيع سكتان واخذت من المقبض فقال
 له اني قد كنت اخرج من قبضتي ثلث الباع فقلت اني قد كنت اخرج من قبضتي ثلث الباع
 فقال رجل قال ان الناس يزعمون كرمك هذا يا بني درهم فقال
 بغيره نصف بلف درهم فقال المسترجهت بهما ان لم يكن على طريق
 الهزل هذا خالف في الهزل فالقول قول من يدعي الهزل فان
 ادعى سكتان من المقيس فليس دعوى الهزل مستخرجة من قول
 له ارضها عن المشرى ان احدث فيها حدثا ثم استحقها من
 كان الباع لها مالا احدثه المشتري كان البيع فسد لان المشتري
 اخرج على الباع عند الاستحقاق بما احدثه المشتري اذ كان في يده
 زيادة كالبنار والفرس والبرج وكذا ذلك اما اذا كان نقصان
 كما نحو وخوة لا يرجع به على الباع فادله شرط الرجوع مطلقا
 كان فسد فافصحان قال بعث هذه الصيغة على صاحب درهم
 في ثلث الباع وفار رجل فخرج من عند اقام لقبضه حتى اعاد
 المشتري الباع اود عنه او اجره واستطاع الباع ان يملك العمل

هذه الدار من الرقيق والدواب والشاء والماشية
 والكلب ما فيها كان فاسد لان المبيع مجهول ولما لم يمت
 جميع ما فيه هذا البيت يكنا جازوا ان لم يعلم به المشتري
 اجهلا في البيت بسيرة وفي تقديم الدار وغيره كغيره
 جاز في البيت بحرية الضدوق والمجمل في قاضي ان اذا
 كان الباع مبصر اذ في حصة المبيع وكان بينهما قوم يبيعون
 ويشترون لا يجري في البيع بين قومه والبيع لازم
 امينة اذا باع الرجل ملكا امراته وعرضه ذلك سنة
 الشهر او غير ذلك وقد عرفت بذلك من نص ذلك للمرأة
 وعوي الملك في هذا الملك للمدين باع زوجها قال لان
 في ذلك سنة فتمت باب ملك المدين او المدين ملك الاب
 او المدين ملك المدين وعوي المدين اذا باع الاب ملك
 المدين او المدين ملك المدين بالحقين باع غير اذ في ذلك
 الاب كفت صغيرا او القول للابن لانه غير مبرور

المحتال ليس له
 لونه

لم يستمر لان يحل البيع لان البيع قد تم فلم يحل
 ان يفسد في آخره وان كان في غير ذلك لم يفسد لان البيع قد تم
 في صدره لا يجوز حتى لو كبر الابطال ان يفسد هو الممتنع والاولا
 في خبر الصغير بان باع بضعف قيمته لانه جارض
 ذلك معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظرا لفصول عادية وفي خلاصة
 الفقرات من الذخيرة ولما روي البيهقي الوفا و
 من المستري البيهقي بالباط فالك في الوفا وشرط
 في البيع فهذا البيع فلهذا صار حاصل التنازع ان
 البيهقي يدعي الف والمستري يدعي الصحة فان كان
 البيهقي فالبينة فلهذا البيع لانه يدعي اما بخلاف الظاهر
 فان الوفا في البيهقي بخلاف الظاهر وان لم يكن مشروط
 فالبيهقي جائز هو الممتنع را بر الامم شين وانما يدعي احد
 البيهقي ان الصلح من طوع وادعي الاخر فلهذا
 هو فقيه رجل قال لغيره بعبت منك جميع ما بينه

ثلاثة من بيع وهو الموقوف فيه بين اثنين وسبع فاسد يدخل
الجمعة من شرائط الفاسد وهو بدليله يدخل الحر فيه اما البيع
الصحيح بملك بنفس القصد واما البيع الفاسد بملك بغيره
الباطل بالملك وسبب بيان كل واحد منها في مضمونك الذي سألته
الفق اذا قل لا نسرع بك منك بل كنذ قال احر اخذت اربع
ثم البيع وكذا قال الشريفي الشريفي منك بذالكذ فقال البيع هو
او هات الفقه وروى الشريفي في معنى كذا فقال الشريفي
البيع سراجي وفيه المختار واذا حصل المايح والقبول نزل البيع
في خياره من بينهما الا بعيب او عدم الزود سببنا في الترتيب
في صحة البيع معونة البيع عند عدم كونه من رايه في البيع
رجل قال من بين ابي حنيفة انما هو عوض لزوم وقال المأخر
ان قلت ايضاً فهذا بيع تحيط الدابة وانما مال الصبي من الصبي
بمثل القيمة فامسك ما بيننا او جاز ان يكون الدابة محمودة عند
الرجل او مستوفى قال او فاستفاد الاول وانما يجوز حتى يكون

و مستقر في داره

منه تصدركم في خير من ان يراد بها ان تصدركم
في كل امر فلذا بعد قولكم انكم على كل حال

بمنه لم اذانه فانه اذا كان في نظام الرضا لم يكن مراد غيره
لاي لكم ان تصدركم ان كان طاعة الله المزمع فانه في

قضاكم و فانه من امر ثابت و بعد من الخروج الى السفوح
صبر و وقاية لا و كذا في قوله مني بقول مني فانه انما هو
في امره راق و انما هو في الشك

انما هو في امره راق و انما هو في الشك
في بيت ان يريه لما ينفرد منه ما لم يقل الباع بعد ذلك اخبر
به فانه بعض المسبح في هذا هو ما في المسبح على انه لا يخفى

الطريق

اني

ملك غير مكسب الا ان يكون ملكا لا يملك من غير ملك
 بالملك الغير وان ابعث لك بملك غير ملك فليس له
 غير ثوبه في ثياب الكلف فبا عهده لم يعلم ان يبعث فان حرف اللام
 في ثياب البيع لم يفتقر اخضا صر به بخلاف ما اذا قال ان ابعث
 ثوبا لك حيث يبعث اذا باع ثوبا مملوكا له سوا ركاه باره او غير
 اميره علم بذلك او لم يعلم لان حرف اللام دخل على العين لا ان قرب
 اليه فافتقر الى اخضا صر به فذلك بان يكون مملوكا له باره
 ان يبعث او ان يبعث فهو حصر فعقد بالخيا رجعت وكذا باله
 والعقد في لا يلبا ظل وبالشرا الهه لا يفتقر لوسيد الميراث
 اقله ان يبعث انما يفتقر لود بتر حشمت كثر لا فلهذا افتقر الميراث
 دخل على عين او فعل لا يقع عن غيره كالحل وشرب ودخل لا
 وارب فلا يفتقر بملك حيث في ان يبعث ثوبا لك ان باع ثوبا
 باله وهذا العقد الذي دخل على العين وهو الثوب اما غير ذلك
 لعل لا يقع عن غيره ففقد ان اكلت لك طعاما او شربت لك

فاذا قامت ثوبت البعض دون البعض نقداً من خذوا من رطلا
 بقله في وادى يا ميسره وبين الله يصدق بان الكل يذكر في راديه
 البعض قاربه ولم دخل على نفع عن غيره كبيع ونسروا جوده
 وضابطه وصغيره وبنار القضي امره ليخص به فلم يكتف ان يكتف
 لك ثوبان يا ميسره ملكه اولاد و بر خوله على فعله فلفقه به
 ففى ان بعث لك ثوباً فبعثه حراماً منقولاً بالبيع فيقتضى
 ختمه من البيع بالني طبعاً لغيره لا يخلو من غير ان يخلو بالابا
 التوكيل فلهذا القضي الامروان دخل على عايس او فعل لا يقع
 عن غيره كاكل وشرب وفضل وشرب لدا قضي ملكه فحسنت
 في ان بعث ثوباً لك ان يا ميسره ملكه هذا القضي ان دخل على العايس
 وهو الثوب انظر في قوله فولى لا ينفق عن غيره فقول ان اقلب لك
 طعاماً او شراباً لك شراباً اقتضى ان يكون الطعام والشراب
 ملكاً لغيره وكذا في قوله ان اقلب طعاماً لك فانه ان كان مشتركاً
 بالاكل فهو له فهو المانع مشترك بالاطعام انما هو في قوله فاقضوا

بفائدة يمينه بجزءه لان الشجر طرأ ان انبتت لعل العنق ومن قال
ان طرأت جارية في خمسة فترت جارية كانت في طرأت
لان البمين المقتدر في حقها لصا و قد املك وان الترت جارية
فترت انما يفتق بداريه ولو حلف لا يجامع امته هذه بان قال لها ان
جامعك فانت حرة سبعها من غيره ثم يتزوجها منه فبطا وانما الترت
فبطا راء لا يكتف لا اذا ارتفعت اليدين ونوقر لاسم ان
وبسلك ما دس من هذه الحرة فانت حرة فتحرر من ملك
الحرة ثم رجعا الي هذه الحرة لموطها لا يفتق ونوقر ان انبتت
حراما فامراته كذا قال يمينه لا يفتق الا اذا كان اى لف
بشيء خلف الدواب مختار لا يفتق من المبسوط واذا قال
الرجل كل من ترك في فم حرفة عبيد واما رواهات اولاد
ومدبرون واهل بنون قال يفتق هؤلاء كلهم الا الكائنون
فلا تفتق في رجل دون النى راو النى ردون الرجل
فانه لا يفتق في القضا وذلك لان اسم المملوك اسم هؤلاء كلهم

۱۰۰

واهات فلان سقطت اليدين هداية قال لامرئة انت
 طالق اليوم اكلم فلانا فهو على الليل والنهار لما مر في باب الفتح والطلاق
 من اليوم اذ قرن بفعل غير متدبر اذ به مرطلق الوقت
 شرح وقايه والكلام لا يستدوان عيني به النهار خاصة رين في الفجر
 لانه مستعمل فيه ايضا ولو قل اليه اكلم فلانا فهو على الليل خاصة
 لانه حقيقة في سرود الليل كالنهار للبيتا ص خاصة وما جاز استعاده
 في مطلقا يورث ومن حاشى لا يكلم عبده فلان ولم يورث
 بعينه او امره فلان او صديق فلان فباع فلان عبده او كانت
 من امرته او عاوين صديقهم لم يحنث في الكائن
 عبد بعينه بان قال في عبد فلان هذا وامراه بعينه او صديق بعينه
 لم يحنث في العبد وحنث في الصديق وامراه وهذا قول احمد
 وثالثه في بيع وان حدث لا يدخل دار فلان هذه فباعها ثم
 يحنث في بيعها بخلاف قال ابو حنيفة لا اوريد في البيع
 في بيعها فحنث في بيعها لا اكلم حينئذ وقايه وهذا لا يحنث

بعد از بگرد کردن چو مهابی غلامان و مجامع مرتبت نگاشته و حاج
 کایخانه اندرین بگرد و تا چند ماه بعد از چند گاه کارخانه زیر منظور
 کرده میگردید که وقت لکھ غلام مذکور نیست نفس بعد از آن غیر
 خود را مراد داشته اند و این صورت بگردان و این نفس خود
 به طور نصف شد و این دو حرف لایه انکم فقرار
 القوان و صلوات لم یکنف وان قرار غیر صدوز حسنت
 هذا التسبیح والتسبیح والتسبیح والتسبیح حسنت بهما و غیر
 است فی سه لایه کلام خفیفه و این سه و الصلوات و بسم لکلام
 و این سه لایه عان قبل و عرف لایه حسنت و غیر الصلوات و این سه لایه
 لایه حسنت بل قاریا و مستحق و وفایان حکمت لایه الا ان بسم
 فلان او حال حسنت بسم فلان او حال الا ان یا دن فلان او حال یا دن
 فلان فامرانه فلان فکلم قبل القنوم و الا ان حسنت و او کلام
 بعد از دوم و الا ان لم یکنف لایه عابره الیه بین و الیه بین بایسته
 قبل العابره و مشبهه بایسته لایه حسنت با انکم بعد از تمام و الیه بین

بسم و غیر
 حسنت و غیر
 ۱۲

فخصص بعض الكلام لغيره وانه لا يفتقر الى تخصيصه فلهذا لم يفتقر الى تخصيصه
يحدث فقال رجل من كلام بعد هذا فامرته طلق ثم تكلم اي لطف
صحت لعموم قوله من تكلم كن قال من دخل داري فامرته كذا
فدخل اي لطف بنفسه لم تطلق امرته ولو قال من دخل هذه
الدار فامرته كذا فدخل به بنفسه طلفت امرته لان في الاول
عرف الدار بالاضافة فذكر الداخل فذا دخل به وفي الثانية
اطلق الدار فدخل به وفيه نصيب ايضا اطلق الكلام فامتكلم بدخل
منه المحيط ونبت التخصيص فيما ليس مملوفا لا يقع لانه القضية
ولا في بيته وبين الله في شئ التجريد وتخصيص المانع
الاصح يصح وانه لا يفتقر الى تخصيصه فلهذا لم يفتقر الى تخصيصه
غلامان مرتب كانا بامر منيب نلتا سيد زيدا وكرد طلبا بخرم
منه زيدا وكفت جوار من غلامان بخرم مرتب نلتا سيد
بكره مردی و طالب علم بعد سر غصب زید پسر یار هندو
گفت جویو نیرو اگر کا کچھ کام کریں گے تو میں آپ کو

انتهى حلف لا يخرج فتزوجه بقول واجازة بالقول حلفت
 وبالسؤال لا بان لعنت الالهة مهر في كل واحد بقوله لا يحلف في الصبح
 حلف بانه لا مال له ولد بن شامس او ياتي لم يحلف له كثر
 وحلفت بفعل وكيد في حلف النكاح والطلاق والحل والعق
 والكتابة والصلح عندهم عدا اليمين والهدية والقرض والاستفاض
 والابراء والاسبيغ والاعارة والاستعارة والذبح وضرب
 العبد وقض بالدين وقبض بالسيار والحيطة والكفوة فان
 الوكيل في هذا العقد سفيح حلف حتى اذا اشقوا مخرج لما الامر
 فحلف الامر فحلف بنفسه في وقت
 حلف الحبط وهو حلف لا ينكح فلان قسم الحلف على قسمين
 عليه فيهم حلفت يمينه لانه مما لم عليهم فحلفهم الحلف
 عليه وغيره والشرع في حلفه لا يمنع وقوع الحلف
 الا ان لا يقصد بالسلام فيصدق من يمينه لا يقصد حلفه لا يحلف
 وبانه وحلفه في رلانه حلف الكل والله اعلم بالصواب

لان المشرط انه لو عدم البيع لم ينفق من ماله في ذل ولا في غيرها وادعى
 الموقوف بوجوب خلف فقال له لا يجوز له ان ينفق من ماله في هذه المدة ولم
 يملكها في هذه المدة كذا في الشهادة بان لم ينفق خلف كذا ولم ينفق
 صهره في تلك المدة ولم يملكها في ذلك وقد طلقت امراته بكم
 هذا يعني يقبل هذه الشهادة فيقول عمدة شرح المراسل ان قلت
 لا امرئك اذا دخلت الدار فانك طالق الكلمة زبداء طلق
 المطلق بالكلام لا بالدخول واما الدخول لبيان حال الطلاق
 المعلق بالكلام حتى ان الطلاق شرط لا يقع في غيره المستند بالدخول
 وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول محاذية كذا في الفقه
 والى يعلم من بطلان عراي حيث منعه برفه تقيد بغيره
 والمنزول بالموت او بالغرل بغير الهبة بلا فيقول بخلاف البيع
 فلو خلف بين عبده حتى فلان فقال بعث عبدك منك
 المذموم ولو خلف في ماله ان يهب عبده فلان فوهية له ولا يقبل
 لم يثبت اجماع النكاح الموهوب غايبا وان كان حاضرا

قبول

على امرائه بطلائها ان لا يخرج من الدار ابداً بغيره او يصفى السلطان
 بطلان امرائه ان لا يخرج من البلد الا بالاجازة فالبعض مضطرب
 بحال قيام الروحية والسلطنة والدين فان كانت امرأة وطول
 سلطان وسقط الدين وفي اختلافه اخرج العبد من ملك الموت
 سقطت اليه ثم لا يعود ابراً ولا عاقبة الولد لا لزويج والسلطان
 وعاد الدين وفي المظني خرج ابو يوسف من سلطان حلفاً وحلماً
 ان لا يخرج من هذا المسجد الا بغيره ثم عمل السلطان فقد سقطت اليه
 وان مات فابيعين على صاها جاع الروايات قال انما نعت
 فيا طرياً انه بالخيار يفتق لانه لم يخرج من ملكه وقد ورد في
 في الجاهل ومن حلف بغيره ان لا يخرج من ملكه وقد صار سبي
 حلف لان احكام تعلق بالمشارة الله او الله في امره
 وهذا الصفقة ليست بدرا عمتها اليه عماره لا يبر لان
 الوصف المذكور لا يصح ما في من انما في اذ ان
 قال ان ابو بكر اقرانه طاق فاعترف له بغيره طيفت امرائه

المرو
 في الحديقة ووصلت
 في حلفه على يد
 في حلفه على يد
 في حلفه على يد
 في حلفه على يد

فليس يمين واليمين لا يكون المقصود باليمين على النفس حتى يكون
 من جنس اليمين لكن نزل على كل من هو عليه ذلك باطنها عينا
 وبعضه فقد برز في يمينه لان قصده الدين طريقه المقاصد وقد خففت
 بحججها السبع بنسبه وان وهبها لغير الدين لم يبرر بعد بالمقاصد
 لان المقصود فعله واليمين لا فائدة من صعب الدين هذا به
 الزمان ما كان له والورد واليسمين ملهم ما في ثمة فانه يصل
 حلفا انه لا يبرز في فتره امره بغير شهوة ودخل بها لا كحش
 وهو الصحيح لان النكاح بغير شهوة انه فاسد ليس حرام مطلقا
 خلافا للعلماء في ذلك جواهر الفقه ويورد في علمهم
 به انه لو حلف لا ينظر الى المحرم فقط لا وجه المرأة من يمينه
 الركن لا كحش تحت رانقه وفي الفقه وفي اذوق لها ان
 حلفت بغير هذا الا بغير اذني فانك طالق فقلت امره
 للزوج تريد ان اخرج حتى اغير مطلقه فقال اخرجي ثم فوجئت
 بالله تطلق جميع الروايات

يوم حنث لو يورد الشرط اذا يصوم بها ما لم يحرم عن الفطرات
 على قصد التقرب ولو حنث لا يصوم يوما او صوماً فانه لم يحنث
 ثم افطر لا يحنث به اياه ومن قال عبيد بن حمران لم اجمع العام
 نقاحاً حتى يسهل ذلك بعد انائه فحنث الى ان يملكه لم يعنق عبده
 وهذا عند الحنفية ولا يورثه ومن قال بانه اثم اذا ولد له
 ولدان انت حرة لان الموجود مولود فكسب ولداً حقيقته ليس
 به من العتق ويغني ولداناً الشيء حتى ينقضي به العدة والدم بوجه
 نفاس والانه نفيرام ولداً ولو قال انا ولدت فلداً فهو
 ولد اميت ثم اخرج علق الحبي وصدده عند الحنفية
 لا وقال لا يعنق ومن حنث بقتل من فلما ورثه اليوم نقضه
 ثم وجد فلاناً بغيره يوماً او بغيره حرة او سقيم لم يحنث لان
 الزيادة عيب لا يوجب اليقين بالعتق وبغيره المستحقين
 به لا بد لو كان سنة فله او لها ولا يغير الترتيب ما يرد به
 الحال والبنو حرة ما يرد به الترتيب ما يرد به الترتيب

قال القس

لا یفرب امراته قد سوا او غنمته او عصبه حنت لا یکنهم لعل
 من یفرب تحقیق المایطام وقیل لا یکنش فی حال التلا حنته
 لانه یسی محارجه لا فربا من حلف لا ابلیس صلبا
 ختم فیه لم یکنش ابلیس بحیث فاداشه حقی ابیج انوار
 لدرمان هدایه ومن حلف لابنم علی هذا الفواش فان مقام
 فوزه حنت لامن حمل فوزه فرائض اخراجی لا یکنش من
 حمل فوزه فربش اگرچنان الفواش تبع للفواش الاخره
 فغایه فی اجورته صاحب الطبطیة سئل وابت علم سوکنه
 خود که جزو خود یکس ندهم و پیش از سوکنه
 و بعد از سوکنه طلب می کند سوکنه واقع شود یا نه اجاب
 چنانکه دفع فعلی است که ویرا رواست و مرافقی ویرا حکم است
 شایسته و لو فاسد علی الخیر و والد ثابت لایست الله فاما
 فاست علیة لان التزام الحج والعمره لهذا اللفظ غیر متعارف
 و من حلف لا یصوم فله فی الصوم و صام سبعة افطر من

وصف ان (نثر)
عارف محمد
الملك و...

والله اعلم

طينتي او غوبيا او قد بد او سرار كاني حلالا او حراما كالمسته و مزيل
 المسته و ذبيحة الطير و صيد الخنزير و ما بالسمك و ما بعين
 في الماء لا ينجس و ان لوي السمك ينجس اخيرا قالوا لو كان
 في لف نجس ارض نجس فلهذا السمك ينجس لانهم لم يمسوه لحي محط
 والصحيح انه لا ينجس بل هو الحزير والادوي لان الحكم ليس كفار
 وجنح الايمان على العرف وعليه الفرس و ذكره الزاهد
 و اعتزل كفايه و لا ينجس باكل التي وعليه الفرس و خمر
 كرمي ولو اكل ما لم يكن في الخشوم كوشى و كبد و جال ينجس
 في عرف محط وعليه الفرس و جمل و اشد و مسته و
 قال لامرأة ان لم تقومي الى حنة و تحض الى دار والدي
 طيني فليس لك ثياب و حر حمت ثم رجوت و حلت ثم رجوت
 الى دار والدي قال لا تظلي مادام تركك للفوز سبيلا و خلف
 لا يا كل من هذا طعام يدور في نهى الذهاب و رجوع
 لا حمت في نهى الذهاب لا يكون في ملك فلان فباع فلان

و هو
 في نهى الذهاب
 و هو
 و هو
 و هو

بِحَسْبِ دَلِيلِهِ لَوْ حَلَفَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَرِهَ لِمَنْ دُونَهُ حَلْفٌ لَيْفَ لَيْفِ
وَيْتِهِ أَلَيْ قَرِيبٌ غَمٌّ وَادُونَ الْبَيْتِ بَدَلٌ وَالشَّهْرُ بَعِيدٌ
وَقَابٌ
وَجَاءَ قَرِيبٌ مِنْهَا بَدَأَ خُفٌّ وَمِنْ لَوْنِي بِالْغَرَبِ
وَجَاءَ قَرِيبٌ مِنْهَا بَدَأَ لَمْ يَكُنْ مَتَعٌ مِنْهَا كَرَعَ خُفُّهُ
الْحُسْبُ بِهَذَا رَجُلٌ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْبَيْتَ قَالُوا كَيْفَ
تَرَى حَسْبُكَ لَوْ صَبَّ عَلَيْهِ قَرِيبٌ لَمْ يَكُنْ حَلْفٌ لَيْفُ
قَالُوا لَمْ يَكُنْ لَوْ غَلَبَ لَمْ يَكُنْ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَكُنْ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَكُنْ
قَالَ قَرِيبٌ رَأَيْتَ قَالُوا لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرٌ
يَا كَيْفَ يَكُنْ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَكُنْ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَكُنْ لَوْ قَبِلَ لَمْ يَكُنْ
حَلْفٌ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ لَيْفُ
لَا يَكُنْ لَنْ الشَّرِّ لَهَا دُونَ بَدَلٍ وَالْمَقُولُ بِشَيْءٍ وَكَانَ
الْيَمِينُ عَلَى الْأَكْلِ كَيْفَ يَكُنْ لَوْ حَلْفٌ لَوْ حَلْفٌ لَوْ حَلْفٌ
لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

انصاف

۱۱۵۱

لم يأت عند المحمود وان فقهها كجنت ان حقيقة
 سبقة وهو المائل في بعد الحق اوله الطويل مجاز
 مفارف وهو اكل في تحذيره فاحقيقة اوله فافترت
 عينه على الحقيقة من رافت في تقييد واكل السوء بالعم
 لا بالذبحان في حذر الطبع في طبع من الطام والمركس في
 ليس في التناهي من بينهما مطر علماء في فاف
 منبته على له وقاية حلف لا باكل عينها فاف في فاف
 وابتنع ماله وحسب حنث في الواجب ماله في فاف في فاف
 وخبر لم يحنث في رافت في وتقييد في فاف
 بقلية لكل مفرد في البند في فاف في فاف في فاف
 وموتك وموتك وحلفت عليك تقييد في فاف في فاف
 في فاف في الموت لا يحنث في فاف في فاف في فاف
 في فاف في فاف في فاف في فاف في فاف في فاف
 في فاف في فاف في فاف في فاف في فاف في فاف

اذن واني قال لا يخرج الملائكة اذن لا يسبوه لكل خرج اذن لان
 الا ان ياتي بمثل ما انا فان اذن سبته انتهى امره ان يحلف
 لا يركب دابة زبد فذكر ما به عبده اذن فان كان عليه دين
 مستوفى اذ سبته لا يثبت لان هذا امر ان لم يثبت لم يرد ولا
 لم يكن عليه دين مستوفى فان لم يرد به زبد دابة انما غنه
 لا يثبت ان اذن ياتي ملك زبد اعلم من يكون خاصة به
 يكون دابة عبده انما اذن في يده يثبت مع وفاء حلف لا يهل
 حرمانه معصوب محرم من اذن صاحب لا يثبت
 لا يخرج من اذن قال الديناري في عرفنا يثبت به
 انما دابة ياتي حلف لا ياتي كل من اكل فريضة بانها سبته
 يكون او حوزني او منبشرا بانها سبته لان قال محمد بن حمزة
 لا يثبت في العبرة الثالثة والاشرا ما قال الفقيه في الحديث
 ان في الحفر لا يثبت اية القرض والمبسر يثبت
 ولا حلف لا ياتي كل هذه الحظرة فكل خبره او يقتضيه او لا

حلف لا يخرج من اذن
 بدوكم عصف طحا
 لا يخرج من اذن حلف
 لا يخرج من اذن حلف
 حلف لا يخرج من اذن

اذن

[illegible]

مفتی محمد رفیع الدین صاحب
دارالعلوم دیوبند
لکھنؤ

وفي شرح الذاهبي لو حلف بالشيء الذي لا يمكن فيه المصاهرة مثل ثلاث مئة
المهر والدار أو الثوب قال الحسن لا يصح في الدار بشرط نقل الثمن
والأهل وفي المهر لا يرد بل بشرط أن يتقل بنفسه وفي الثوب
اختص في المصباح فيه والمختار لا يفتقر إلى أن يخرج ثمنه الدار وهو
خير الفقيه أبو جعفر في رآه في وي لو حلف بالشيء الذي لا يمكن
بين من لا يمكن أن من أهل الأمصار لأن أوثقهم
لا يعرف إلا من يعرف البيت الجدد لأن الحالف في
الأمصار ليس إلا كذا بين كذا لأن البيت عندهم ذلك
لو كان كذا بين من لا يمكن أن عندهم البيت من المصاهرة
مطلق ولذا لو سكن قسطنطينة لا يمكن أن الحالف
من أهل الأمصار وإنما من أهل الأمصار أو التركانيين
يخشى كذا في جامع الصغور بين رجل حلف وقال الزوج
در بناتهم فخرج باهله ومسا عه ثم طار وسكن كان حاشا ولو
كل فعل يستندنا بطل البهين بغيره بغيره في لو قال العبد في

ولولا اهل البيت لم يكن محمد بن عبد الله عليه السلام
 انما ان لم يكن منك حفي فدا فاما ما قال في الاثر
 ان اعطيت عبد الرحمن فليس في الدنيا من يطلبه
 بالطالب وبما في من جبر اسراج من الجادى حلف لا يدخل
 النار فدا ان او كان على دابة فادخلته قال انك دونه
 له المنع ولم يمنع حنث وان كان مكره يثمه له الله لا يحث
 ما هو على نفسه فادخله من الجحيم والهيجه انه لا يحث الا ان لا ينفع
 الا مشاعه كما ان الكاديه
 الصغير اذا حلف بالفارسية درين شهره بخرقه من
 اهله و مشاعه فيها لا يحث بخلاف ما اذا كان العبد بالفرسية
 ثم ذكرهم الله والهيجه العزيمه بخرقه المهر والبست والجملة
 والسكة بخرقه البزار حلف بالفارسية درين كوي بنما
 بدرين محمد بناسم يا درين خانه بناسم في على قصد ان لا يعود
 ويزكر فيها مشاعه لا يحث ولو كان بالعزيمه يحث بخرقه

روح خلف لا يدخل بها لغيره بل يدخل بها من غير أن يكون له
 أو اجازة كان صاحبها في الجنة أو اصطفى اللطيف طعاما لغيره
 ثم بدله ان باطل الجاهل ولا يحسن كيف باقي الخواص
 دار العباديين أو آخر ما وجد من نسل فيها لا يستطاع ان يتقدم
 ان في وارثه فيها والقلب القدرها الاستماع لا يحسن
 في قولهم بما والكلان يقدرون على الموت وهو رافى بقلبه اخلقوا له
 والصحيح انه لا يحسن ولو اصفه ان في وارثه وهو رافى بقلبه
 الما انه لم يامر بذلك فقد اصفه المسيح فيه وروى في
 المسيح عن ابن سينا والكلان يقدرون ان لا يحسن وفي الجاهل
 القدر العباديين هو الصحيح فمدية وان اذ دخل ان كبريا في
 ثم دخل بعد ذلك مختارا اخلقوا فيه والصحيح انه يحسن
 كذا في فتاوى قاضيان شيباني في فتاوى قاضي الامام
 في الدين فان خلف ان لا يدخل فادخل ربه ولم يدخل
 قدسية لا يكون حاشا وكذا لو ادخل بده في الدار واخذت

شده باشد این را حلف می گویند و اگر کسی حلف کند که کاری را
 نکرده و ازین تا آخر این که حلف می کند باید و نباید و غیره
 طاعت نمی کند و در حقیقت اینست باید و نباید که طاعت
 با جزمیند و لا یکنی نه که در اله فیه و رایت بنویسند و بعد
 این که کار را جیعا بگوید و از هر نکته عرضی راجح است سر
 و در صورتی که عرضی راجح باشد عرفا معلوم بود که در اعتراف
 نماید اگر چند نقطه مطلق باشد که درانی الا نشو و کنه سبب
 اذ احلف لایکن بده الدار و ما یس کنها لای علی نقل الی
 فانی بهی الطاع من یثنی بخرج نفقه و اله ثم یسری الی
 و وقت خبر علی الخو بل سراجی رجل حلف لایبک فی حاجتها و دریت
 نب عک ثیاب من و نسبها لایکنست الا از او بر غفلت
 فاعترف اذا حلف لایبک و اقلان منه و لایبک عبد طان
 و اما لایبک و ایه فلان انه لایبک ثوب فلان و ایه فلان
 و لایبک حلف و فلان لایکنست لایبک و ایه فلان و ایه فلان

اینج فی الحقیقت بود که حال تحت طایف الکاف السامیة زینت و ایضا
 تحت فضا فیکد فی الدار و محل جلف و کل امریة طایفان و صلی
 دار طایفان فانت حکم و حسب الدار فدخل ان لم یکن
 علی المیت دین مستوفی یا کنت فیها التعلیم و لم یورث
 و ان یکن علیه دین مستوفی فان لم یجد مع کتبت فی غیرها
 بقیت علی حکم ملک المیت و قال الفقیه انوالستی
 لا یکتب فی غیره و علیه الفتوی لان الشک ان لم یملکها المورث
 الفهم الذین لا یبقی علی ملک المیت حقیقة بل ان المیت لیس فی
 ملک و ای بقیت علی حکم ملک المیت فلیکن مملوکه
 المیت من قبل احمد فاضلانی نسلی در ایچمه زید بر رجب
 مکتوب خود جنک و نزاع میا برده است در بیالت گفته است
 که المیت در خانه رجب و رابع رجب بر من حرام است و
 رجب است و قطع بجهت کرده است و زید در خانه
 در آمد باقی رجب بعد از قطع حضوت و ان شرعاً

لا بد من فعل هذه الفاعل من سطح او صعد شجرة و انقصا منها
 في الدار انقام على غصن الموتى ليعطى في الدار رحمت
 و لكنه الموقوم كان تحت قباب الشيخ المام اليك محمد بن الفضل
 المكنى الاحاط مرثيا بينو بير عرو لا يكون خائفا و هذا اذا كان
 ايعين بالورثة و الكائنات بالفا ر سب فارشي كبرية
 اعصا منها في الدار انقام على حاله منها او صعد السطح
 لا يكتف في عيشه و هو الحق لان هذا لا يعد دخلا في العجم انما
 باله رسته انراين تربه نروم فكذا افكن بعد اليه في حش
 لا انوي القيد رحل حلف لا بد من دار اصبه في
 فدخل الحلف لا يكتف في قري قاصحان نسل مروي را حش
 كشتند كه تو دين خانه اندر بنوده وى كفت بوده ام كه كند
 خندك حلالى چرخ حرام كه اندر دين خانه بوده ام بانه از دين
 ملك طلاق كه دين خانه اندر بصرام و دين خانه اندر
 سده زن مروي طلاق سده صاحب خود فليق لاسر طلاق

هو ان ان اعطيت من حسناتي احد فانه

انها خاصة بداري فليان لا تفعلوا

بان قال الكوكبي راديه لم يصدق لا

البريه لا في الفارسيه فاديه وكذا في كسري اذا اختلف الامر

فان فاديه وقلان نال في داره فكت كالف حشفت فمجد

ولو قال لخرج منها فاني ان يخرج فكت لا يحشفت ومن حلف

لا يام مشا فاش بعينه تمام سلبه وفوقه فام حشفت وان جعل

فوقه فاش فخر فام عليه لا يحشفت بداهه ففوقه لا يدخل

فمجد فدخل سجد الهند سقمه وحيطه حشفت لا حلف

لا يدخل بينا فمجد سقمه فدخل بينا الهند سقمه ففوقه حشفت

لا يحشفت فلو قال لا يفارق حشفت فخرانه قال اجل فخرانه

دخله الدار فدخل امرانه فكت هي فاني فدخله ثم تزوجها

ففي عليه فاني هو الصحيح فمجد حلف لا يترك فلان فمجد

من جاني او يدخل فمجد فغير عليه فدخل لا يحشفت فمجد

من جاني حلف لا يدخل
مخرج من الكوفة مخرج
ريم لا يحشفت م

لا يدخل

من الاسلام از بری من ایران فعلی کذا

فلك الفعل بل يصير كافاً فهو على وجهه كمر ^{فهم} حفظوا
الكفر ما كان في فعل هو هو في الكفر ^{سما} وقد كان فعل وهو
عالم وقت السنين أنه كان به ^{استلغوا} فيقال بعضهم بل كانوا لا
بالعلمة التي في مخير فيصير كأنه قال هو هو في ^{ولفوا} فيقال بعضهم
لا يكفر ولا يترك الكفرة لأنها غموس وإن حلف بهذه اللفاظ في
أمرية المستقبل ثم فعل ذلك قال عنهم لا يكفرون الكفرة ^{ولا يتركها}
فأقال بعض السامع ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}
حلف بذلك ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}
أمرية المستقبل ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}
فصل ذلك ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}
سواء كانت اليقين على أمرية ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}
فانقضى ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما} بل يصير كافاً في الكفر ^{سما}

المحترمة فمما يسره من المسكين توفي بعد عتاده ولو كان اصله

八

ايجان و سر فلان با حق نان و نمک فلان ازین
 کار بکنم و ...
 نفسی که در کف و سر ...
 من و ...
 این فعلت کند آقا نابر من القرآن او الفیلة او الصلاة و ...
 رسد و ...
 و کذا کل ما یکن البراره و کذا خلاصه فی مجموعه الروایات
 من شرح الطحاوی و لوصف بالابار و بالاجداد و بالابرار
 بکن بمنی خزان من التبار صابنه و لو قال کجنان و کجاکی
 یکوف و التراجعت و به الحق علیه الدین المرغیانی و بالبره
 قال الاخر و لیس یقولان لیس و انما هم محار و سل
 و به زید ازین باله شیخ ...
 و الحی و هم زید و کذا بطلاق و دلسر ابطه یانی اجاب
 شیب و لو قال هو یهودی او یغریانی او مجوسی او بری من

خانه است که این کار یکم فهو اقرار بالیقین بالصلوة و قد
من المصداق قال محمد بن ابي ابيصل و قال و الفوق لا يكون
مبني ذكره مستطاف و المعاني فيه نه و ان اختلف به ليس
بمحتاج فصار كقولهم و علم الله قد قيل هذا في زمانهم
في زمانه يكون مبني و چه تاخذ و ما مرو و تفقد و قال محمد بن
مقتدر الرازي لو حلف بالقران يكون مبني و به اخذ جمهور
مسئله و قيل ان لا ينقضي اليقين بالقران لذلك القران
ما لا يعلم اختلف به و اعلم ان اختلف بغير الله لا يكون مبني
على اصل مختلف بوجه الامير و يكونه و براسه و الله يقول
هذا كان له بالتحقيق اسلام بعد فان عدا و ان سجد و تعظم الله و تعظم الله
و كما من يتوهم في الصلوة فيقول اعطني كذا فحق لما بكر و عمر و عثمان
و عدا و حق لما بكر من ان يبيع بخرم اسما و و هذا علم اختلف
بالدين و زعمه انه بحرمة الاسلام و قد روي في نوادر اهل البيت
الكرام في حق خدایا بعبیه یا یغاسر الیقین مست بالقران یا یغاسر

من ثياب الفرس كالزمار والفضة والرحمة والسخط فهدية
 انصرفت مما يوصف من ثيابها وبضاعتها لئلا يبرحم
 المومنين ولا يرحم الكفار في غيرهم المستقيمين والنفوس على المنافقين
 كل قنطرة يوسف الله تعالى بها ولا يوسف لقربا فهي من صفات
 الدان كالنظرة والفرقة ذخيرة الصالحين كل اسم لا يبي
 به غير الله كقول الله والرحمن فهو بينه وبين اسمي به غير الله
 كالحكم والعالم فان اراد به اليمين كان يمينا واللائلا والصحيح
 فذهب الصالحين خلاصة في الخلاصة من المحيط الخلف باسم
 منه اسم الله تعالى بين وجوب اسم الله تعالى في ذلك هو والله
 النفس الخلف به اول ينصرفوا هو الظاهر من الصالحين والصحيح
 ظاهر فذهب الصالحين خزانة في الخلاصة مختصر القديسين
 اليمين غير الله لا يكون يمينا كما ليس والكعبة والقوان حرام
 قال دخل الدار حرام كان يمينا لانه حرم الحمل على
 وتخير الحمل على نفسه بين عبادة ذخيرته ولو كان مراد

واثم اياهم في الاول دون الثاني وحق الله في تكملة رتبة القدر
 نقط عند الحاشية ولو كان كقولهم عند الحاشية كذا او كذا
 او حاشية كذا لكان ايراد الحاشية كذا او كذا او كذا او كذا
 عليه وكذا اذا قيل او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا
 الحاشية البتة وهو الذي حلف عنه غير قصصه وقايم
 قال عزم ثلث جده من جد فها من جد النكاح والطلاق والعين
 هداية ولو كان بر وجه خدای گفت در بعض است از قول لایزال
 هذا لا يكون يمينا وقيل يكون يمينا وهو الصحيح فاضى ان
 هو قال بذير فتم از خدای که از خرید تو که بیاری من خوارم
 فقد قيل انه يكون يمينا اذا تولى العيني واذا صح انه يمين
 برون البتة فان قوله بذير فتم وهذا يردم سواء وذلك يمين
 فهذا كذا لك وخبره ولو حلف بصفة من صفات صفات البتة
 يمين فحلفوا الفاصل يمين صفات الذات وبيمين صفات
 الفعل على انهما لاول صفات الوصف لانه في بعضها وبفعلها

لما كان في بيت الرب الطوبى فان الذين اوارتهم اوارتهم
 فهو جازر اخره طالب والى فرقت الصغير كالمكان اي كل
 له في تلك المكان في عهده ملكانية رفيق الصبر والافلاحة
 اذا هم الملكات عن تخم لفرامى كم في حال فان الذين يقبض اوطاف
 يقدم عليهم لم نعمل بنجزة وانتظر عليهم ليرين او ثلثة وسبع امدت التي
 تربت لا بدوا لا بعدا رفلان اذ ان لم ينسج له وجه طلب الول
 نجمة عجرة وفيه الكتابة هذا عند الحسنة في كل بهاديه هو
 الصبح مغرات فان اجل الملكات بينهم فزده مرلا وهذا غير سلطان
 برضا فهو جازر ان لم يرض به العبد خلايد من القضاة في نفسه
 كان في نفسه الكتابة بالاقامة وكذا النفس العبد في غير ذلك
 بان يكون مستحب الكتابة او كسر بها سوار كانت فاسدة او
 صحت بدليل سليم
 البين لقوية احد
 في انخير المقسم به في نفسه كما في كذا عند المورس وكذا احد
 على اثبات سلمى او لفية في كذا عند المورس وعن لوفتم

بعد اعني فلو فرضنا افضل تلكه ولو فعلهم ودرخت رولا به حقا
 من بصل الكتيه مع العبد بل هو مستدرك على الصواب
 لستم بملاني الكتيه بخائيه ولا يفتقر الباري جميع السبل فاذا اراده
 حقيق وان لم يقل المولى ان اوده فانت حر خزانة المظفرين والملك
 وتولده وملككم ان جميع البشر يدلو محاباة لسيده ولب فروان شره
 المولى عدم سخا و تزوج امته وليك تيب عيده لاستفادته
 فان اذن المهابت انشا بعد حقيق الاول بالاداء فولا له فان
 اذن فبهمه هو مولا فليس له ان يترفع بل اذن مولا له ور
 منق و لا يجوز له من التبرعات الما به حرست به اعادة حراته
 المظفرين و لا تلك التفرق بالاسم لا يفتقر الى الحق ولا على
 فقير اوده و لا ان يكون له اذن بل اذن يحدده الكتيه فليكن له قول
 و لا ان يدعوا الى المولى و بملك الاجرة و الا عارة و لا يبيع
 بدو له بل يفتقر الى اذنه بل المظفرين و الكتيه اسر اجهم لا يجوز
 ان يفتقر الى اذنه بل المظفرين و الكتيه اسر اجهم لا يجوز

فان قيل ان الكثرة في ذلك قول لا يجازي لول امره ايضا لتبعية بها
 عن غيره من غير حصولها لا سبب برة لكن ان ائتمنق الاب قيل
 منصف الخارج في حرم طلاق الاب ولا وله في المواله لروا
 اجماع ولا يرجع موال الام عامرا في الاب بما عقلوا عنه المولد
 لا ارسل قبل حراره المواله اليه المعتقد بكمرا ان مقدم
 على رتب الارحام محرم عن العقبة النسبية لتقدم النسبية على
 السببية وارتفق الكفاية تحريم
 الملوك يدان اهل وزكنا الا يجاب في القول بلفظ الكفاية
 اياها في معناه لا كونه معنى او مرصلا لا محتمل باحتمل وحكمها
 في جانب السببية فكذلك الجرح في محرم في ثبوت محرم في محرم
 البعد لا الرتبة البينة وادواني جانب الجرح لا ثبوت بل لا يمتطاة
 البعد في محال الكفاية جازي والمهلك في ابدل اذا انفسه المحرم
 بل انما اذا محرم في محرم لها كونه محال في محرم ما في محرم في علم
 فيه خبر لا مالا افضل تركه في مستحق والزارا بالجر ان لا يفرق المسلمين

الحق

كل من كان له نصيب الحق فليكن نصيبه من الحق وورثه من الحق
منه كل واحد منهم ميراث ابن كامل وورثه من ميراث واحد
بما فيه من ميراثه
عكس ما حصل من ميراثه او ماله وهي آثاره الدارث والعقل وود
المائة الا ان كان وقول مصدر التميز ووجه ان ميراث بسبب
او ماله لا يتغير بالحكم ولا غير فليس قد يتغير الماله وود
ولا رعت في بسى ولا رعت وود ماله هدايه وسبب الحق
على ملكه لا يتغير في لان باكتسابه وود الحق يحصل الحق
بلا عناق في يختار من الحق من احد من ذويه ثمن لا غير فله
لاقل من الحق من ذويه عناق فله الماله وود الحق
الحق في الحق انما لا يتغير عناق انما لا يتغير من ذويه
مقصود بالاعاق في فلو عناق البره لا يتقبل عناق وود
لوا انما لا يتغير وود لوديت في لوديت لوديت لوديت
نصفه من نصف الماله لاكثر وبنه اقل من نصفه

والله اعلم

ومولاه الا ان يكون الولد من هذا القبض اما في هذا الموضع
 المسمى في فلا يشترط ذلك وان ثبت نسب من جازت
 ام ولد له ولا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعتق وله وطئها و
 اخذها منها واجابها وتزوجها خراكت بينهما ولعنوا بعد موته
 من جميعهم **قوله** لا تسوي له نسبه وثبت نسب ولده بعد ذلك بالاعتق
 واذا اولدت الامه من مولاه فقد صار نسب ام ولد له لا يجوز بيعها
 لانها لها **بكره** ولا يثبت نسب ولد الامه **بكره** اذ لم تحرم
 عليه نكاح او كانت به او غير ذلك **قوله** ما سئل عن كراهية اولاد
 المملوك ولد انما يعلم ثبت ما دعيه لانه ان يراه الشفيع مجرد
 نفية در حقيقه وان زوجها فجازت لولد فهو في حكم ام لا يجوز
 لتسوية ولاربعه **قوله** لا تسوي له نسبه **قوله** ولعنوا **قوله** من
 كل الى ولد استخدا امر واجار به الا اذا كان جارية لا يمنع
 بها هذه اجماعه والنكاح **قوله** لا يسوي له نسبه في شئ الاحكام
 فتح القدر وادعفت **قوله** الولد يموت اولى يكون ما في بدنه

حررا صد عبده او ائتمنته نفث الذايكون في وجهه او يدين
 بهم ولو كان في ولد له بنه ذكر افاقت حرة فولد له ولد او انثى ولم
 يدر الاول رقب الذكر وعقن نصف الام وانما نفث في الحمل كالحمل
 احمل كنفط العلق احمل لقل ملك في ذكر حر وان ولد له لاقن من
 نصف الام وانما يقيد بالذكر لانه لو لم يقيد بعقن احمل بتبعيته الام
 مع وفائه ولو قال لرجلي اعنقها بالنفث انا تزوجتها بفضل
 فابت ان تزوج عفت كذا لوراد في قسم ان نفث على نفسها
 ومهر مطلقا ويجب على الامرا ان يوجب القيمة فقط كنفث
 الخدم بغير موافقة من العلق بطلاق مائة كاهن

ما يقدر

فانك حررا من جريم اموت او عتق بغير موافقة او بدبر او دبر
 ثمة فلا يباع ولا يوهب ولا يحرم زواجه ولا طلاقه ولا يملكه
 علق من ثلثه وسعي في ثلثيه لو فقير او غلام او مدبر او يبيع له
 ما كان الا حمت من مربي هذا او مغري كذا او ايا شير سنان او
 ائتمنت بغير موافقة فلا يعلق ان وجد شير او عفت او ولد

لوراد

[illegible]

من المحارم كالإفحاح والاختلاص والتمسك بالجماعة والتمسك بالدين
به ومن منك بني العجماء وبني الخوار لا يقبلون عليه كذا لا يجوز
أو النبوة من أربع لا تفك في الحق بالاجماع فتحرر منه

بعض البعض

أن الحق بعض عبده ومع فيما بقي فهو كالنبي
بأنه قد لا يجوز أن لا يعنى طه ولو اعنى ترك خطه اعنى
الآخر أو ليس هو الحق هو سائر في خطه لا معبر أو الولاء
لها أن اعنى أو استيعب والمعنى أن طه روي عن النبي عليه السلام
وقال له حمزة غنيا والساعة يقرأ فقط قالوا لا للمعنى تحقير
وقا به روحه خلقا جميعا عتقه بفعل فلان غدا وعكس الآخر
ومضى لم يدر عتق لنفسه أو سمي به نفسه لها ولو حلف
كلوا جميعا عتق عبده والى الله كما لا يعنى ولا أحد منها
اجتماعهم كغير المسلمين ولو دبره أجماعا لكانوا عتقه
لها هو سائر أن الحق أن الله يدبره لا يفتقه ولا يدبره معقود
يئسه يدبره لا الله يئسه ونبيه المدبر فلان يئسه قائلان السوا فليئسه

الزوا

که این بند و عهدا العبد شد و صورت نه بند که او تواند بود
 بزور یک بوشه بی آنکه او خود نرود یک ابو یوسف و محمد
 از او و بعد از آنکه باقی است بهشت خود و او قال بنو مرلابی
 او را می عشق بر اینه فان قال هذا البنی او قال بنی او می اخیال
 نه باالف طالع لها عشق ولا یخرج لها العبد فیه بنو مرلابی
 فان قال لا منه انش طالع او باین و نوی عشق لا یعنى عشقنا
 و عدا انش فی عشق و او قال لبیده بنو بابایه یا ای او ای
 جان چندی لا یعنى و او قال این کوه نیست انش را لا یعنى و
 انش منی و او قال لبیده هذا خالی و می عشق و او قال هذا خالی
 لا یعنى لانه قد یکون من الخراج و غیر منی و او قال بیع الام
 ملک و او قال و انش بیه و انش بیه و او قال بیه و او قال بیه
 منی و او قال بیه و او قال بیه و او قال بیه و او قال بیه
 او لکم عشق بر اینه عشق و او قال انش بیه و او قال بیه
 احد امنی و او قال بیه و او قال بیه و او قال بیه و او قال بیه

[illegible]

لان النفقة في حالة النكاح لا تهردهما الا بالنفقة او مرضا
 فلذا في حالة العدة والطلاق الزوج عايبا او سندا انفق عليه ثم
 قدم بعد النفقة العدة ليقض لها بذمة من مالها وهو قول المحقق
 في المأول ثم رجع وقال لا يقضى له في نفقة النكاح اي المأول
 القاضى بها بسند في العدة وقد استدانت على الزوج اولا
 ثم انقضت عدتها فبطل ان يقضى له شيئا من الزوج في
 استدانت بما لو تعلق كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لاني استدانت
 المرأة بما لو تعلق في والنفقة ولاية كلتمه بمنزلة استدانت الزوج
 بنفسه والنفقة واجبة للمعدة طالبت العدة او قهرت
 والمعدة اذا ردت است اوطا وحلت ابن الزوج محض
 وقت الفروقة لا النفقة بها لان الفروقة جازت من قبلها
 فحجبه وان كان الصبر راضيا فليس على امره ان ترضى لما سينا
 ان الكفاية على الاب واما الزوج كالتفقة والنفقة مما
 ان وثا والنفقة على الاب ثابت رك فيهما المصدق لان

اجتمعت عليه النفقة مرة بعد اخرى ببيع ثابنا اذ المستره من
 علم كماله اولم يعلم ثم علم ورضى به وكذا ثالث ورابع كذا في الفتح
 وغيره والاباح في دين عزم لا معرفة واحدة في حق غيره
 وفي كل موضع يجب على الزوج نفقة العدة يجب عليه
 مائة سنة سكنى في حال قيام النكاح فبعد هذا نظر
 للزوج منزلا منه فليس ان يكون فيه وان لم يكن له
 منزلا ملحقا فليس ان يكون منزلا لها ويكون ارضا على الزوج
 ان السكنى عليه وان كان الزوج معسر الزوجه ان تستدين
 الكبر والودى ثم تخرج على الزوج بعد ان يكون في النفقة
 حال قيام النكاح في خبره قال في التمام في كل موضع الزوج
 الامراء عن السكنى يشر ان المنزل ملك للزوج ينبغي
 ان يخرج الزوج من المنزل او كل المنزل يكره او لا يكره
 منزلا آخر يكره لان الافضى اليه يكره في المنزل الذي كان
 سكنه قبل الطلاق والنفقة اامة المستوحشة انما تجب

بالنفقة

عليه كما لو امره بالسند انه يسبنا لوقال بغيره نفقة على امرأته
وعلى فانفق كما سرت بمودت قال سمس الاله الخ
لها مورا ان يرجع على الامم النفقة قاضيا كما سرت قال الخ
يع في نفقة ولان رجلا قدمت امراته الي الف في وقت البتة
وقال الرجل للفاقي كنت علقها منذ سنت والنقص
عليها في هذه المدة فحدث المرأة الخلق فان الف في الماش
قوله ان الطلاق ظهر بقوله في الجاني وهو ما كان ويريد البطلان
النفقة في فقه فقه صديق الاله في فقه فان في المدة في هذا
والفاقي لا يعرفها فانها ماله بالنفقة عليها لان في المدة
في فقه الوقت لم يظهر بعد لان في المدة في المدة في المدة
انها قد صارت في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
عليه والفاقي في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
فاما فرض الف في المدة في المدة في المدة في المدة في المدة
عرف في مات احد الزوجين سقطت النفقة ولو

وتبرأ من ماله كزوجها وتنفقها وتنفق زوجها وتنفق زوجها
 لاني والزوجة وبالغيب العلم القاضي ذلك ان الزوجة والمصاهرة
 والمهرين والابن والابن فان علم الزوج من التمسك بغير علم العلم
 المهرين والمهرين العلم القاضي ان الزوج ان الغيب لم يطلع النفقة
 من المهرين والمهرين النفقة عدتها وياخذ منها كفيلا
 اخذته لانفسه من جوبان الاصح فهو يقر المهرين وغيره بالزوجة
 ويرى ما يكون احوال عندهم في العلم القاضي بالزوجة فاقامت
 بنيت للاثني بها وكذا لو لم يخلف ما اقامت بنيت على الزوجة
 ليفرض لها النفقة ويا مراه بالاستدانة لا يسمع بينهما ولا ينفق
 ما لا يشبه يسمعها ليفرض النفقة ويا مراه بالاستدانة لا يسمع
 الزوجة وهو العمل به اليوم في زماننا والحق للفقير في شق
 قدرته وغيره كما اطلق الاجل لامرأة ذهاب النفقة والمكثي
 غير ذهابها رجلا كان او بانها يراه في نفقات محتو الطماني
 واذ النفقة المراه على نفسها من ماله باذن القاضي رجعت

فوق هذا حنفية في انفاد نفقة له بدان وكذا في كلام فصل مجتهد
وان لم يقض الفاضي ولكنه امر شفعوا بقضي بينهم في هذه المازنة
ان لم يكن الفاضي مازونا بالمتخلف او كان له المالا ان الفاضي
او كما هو اخبرني ذلك شيخ فلان نفقة نفاه وههنا ان كان له
ياخذ بنبأ نفوق اما مدرج بغير نفقة فاضى ان ظهور التوجه
النفقة ان يكون اذا كان الزوج حاضرا اما اذا غاب

منقطعة لم يخلق نفقة بهذه المرأة ونعت الامر الى الفاي
فكتب القاضى الى عالم يرى الفوق بالبحر من النفقة فوق
بينهم بالصحيح انه لا يصح نفقا وههنا رفع هذا الذي رواه الى قاضي
آخر جاز نفقاره فالصحيح انه لا ينفذ لان هذا نفقة لم يرفع
مجتهد فيه بل كان العجز لا يثبت بها يسوق نفقة نفقة روية
الفاي عن البلد سا كان بينهما مدة سفر او لا في المنيه
وظقة الدكر والناثي والعموم لا بد منهم عتيا ولا نفقة غيرهم
ان رتب كالح وعلم بما لا رتب عن جهم كما كحل ومبوس ولقيد

زوجهها بالكره انما تقوم بفرض عليه نفقة خاومه والنفقة لا كثر من
 نفقة خادم واحد فقل انما حنفية ومحمد قاضيان والكرهات من
 باب الكراهة انما يفرض عليه نفقة خاومه وعليه الفتوى
 راجحه بانكفه خادم واحد فرض عليه فحاديان او اكثر انما يقع
 التبع غنية زنت البسه بخدم كثير استحق نفقة الجميع ذره
 مع انك قد تم قال في البحر عن الفايه وبه ما خذ درم حتى ردوك
 رين معسر الا يجب عليه نفقة خاومه وان كان لها خادم في
 ردها لم يجب عليه نفقة هو الا صح شبان فاما انما يفرض بها نفقة
 الخدم اذا كان من ذوات الكسراف ولم ياتها الزوج بطعام
 هبة محمد بن محمد بن النعمان انما نفق لا الوجوب الفراق وقول ان نفق
 بها انما يطلب منه الفاي ان يفرض بينهما ويكون ذلك
 نسفا فان كان الفاي شفعوا نفقة فداؤه عند الكل وان
 حابها لا ينبغي له ان يقضى بخلاف مذهبه الا لو جهدها الفراق
 اجتهادها فان ذلك وان قضى لها نفقها لم يضر اجتهادها

قال لامرأة تزوج فلانا على ان ياتيها من نفقة كل شهر
 بكذا كان علي الا بد ولو قال الكفيل ^{كفيل} بكذا كنت عن زوجك تنفق
 ستة كان كفيل بنفقة خمسة وكذا قال ^{كفيل} بكذا كنت عن زوجك
 النفقة ابد او عنت كان كفيل بالنفقة مادامت في الكفيل
 او ضمنى ولا يفرق بينهما بعزها اي لا يفرق الفاضل بين الزوجين
 انجز الزوج عنها اي عن النفقة لطلبها التفريق وبغيره
 كاستدانة عليه اي على الزوج تفسير الاستدانة ان يقول انما
 هذا لي من الزوج والامم والامم نسيت ترجمه فلهذا على الزوج
 لا انه يقول استوفض على الزوج لان الدكيل لا يستوفض
 الغير لا يصح له وقيل هو لان وضع الدين ولو ان المراهبة استدانت
 على زوجها الغائب يعني استدانت على ما بالنسبة لبعض الثمن
 من مال الغائب ان استدانت بغير امر الفاضل لا يزوج زوجها
 وقل لا يصح الاخر ولو حفر الغائب لا يكره ان يزوج
 على الغائب لان استدانت بامر الفاضل رجعت بذلك على

على الزوج ما اذا كان لا متزوج بغير صريح بالانكاح المهر مرسلا او عينة
 منه فلا نفقة لها وان كان الزوجه صغيرة فلا نفقة لها كانت مثلها في طارو
 نصيب الجميع هذه النفقة وان كانت مثلها في طارو ولا نصيب
 الجميع فلا نفقة لها عندنا لو كانت في بيت الزوج او في بيت
 الابن بين نفقة الزوجية وبين نفقة الابوة فان نفقة
 صهره كانت نجس على اهل بيته وان كانت صغيرة لا نصيب للزوج ولو كان
 صغيرا لا يطعمان اجماع لا نفقة لها في خبره كذا في الخلاصة ولو
 مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى غيرها
 فالزوج الكائن في حاله يمكنها النقل لا انشترت الزوج محقة او حوا
 فليس تقبل ولا نفقة لها ولا طلاق لا يمكن نقلها فلهما الشبهة
 كما هي في النفقة على الغير دون الاب والقسا راوا تراخي خلاصة
 من القهر ان امرأة قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب
 فادري ان تأخذ كفيلا بالنفقة شهر اقال الوصف في سخن
 فلما واخذ منه كفيلا بالنفقة شهر اوطيه الفتي فادري بهل

والبرق فاصليان من محارر انما كان اسم الزرع من المحارر والبرق
 يفرض على الزوج النفقة او يطلعه ما بين حايتهما النسيان والطلاق
 في محارر الكفني ولنفقات المحارر في هذا القول اوصاف في محارر وطا
 لقد بر في النفقة معذرا وانما يجب عليك فاتها بالبرق في نفقات
 يختلف باختلاف الارقات والاما كن في نفقة الزرع او اطلق الزوج
 ام راته فلها النفقة والكسوة والسكنى في عدم ما رجحيا كان او ايتها
 هداية المرأة او اخر حصة من بينهن بغير ادنى الزوج او ذهبت
 من ثريته الى ثريته بطل نفقتها وكسوتها كما في شرح الطحاوي
 في موطا محمد بن النسيان وعليه الفتوي كجدة وفيها في قصص النساء
 في شرح الطحاوي وبه يفتي لما ذكره الزوج الرجل امرأة كسوة بطلت
 النفقة وهي في بيت الاب بعد فلها ذلك فانه ان الزوج موطا
 يا النفقة ناعلم تسجن الانتقام الى بيت زوجها في النفقة
 بغير واما انما ام تسجن عن الانتقام فان كان ان تسجن
 بانها مشغول لتستوف مهر فلها النفقة لان الباقى للمهر واجب

فقد انصرف من تحت النفقة والمكسرة والسكر
على الزوج والزوج لا ينفق على الزوجة كنفته
ولا ينفق على غيرها من غير ما كان ينفق من حتمهم بوجوبه
النفقة على الزوج بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا ينفق على
غيره فانما ينفق على نفسه وعلى زوجته والزوجان فقال
الزوج انما نفقة قالت المرأة انت غني فاقول قول الزوج بمنه
لان الاصل هو الفقر والغنى طارئ فقوله على الظاهر موعود على
امرأة البينة كلها ولا في الفايق شيئا في امرأة مائت ولم ينكر
ملاك بل لا ينفق على كفنها على الزوج وعليه النفق فلا اصل
عنده ان ينفق من كجب عليه نفقة في صورة كجب عليه كفنته به
عرفانه ومجربا كجب عليه النفقة من هذه الجملة ومن لا كجب عليه نفقة
بوجوبه لا كجب عليه كفنته بعد وفائه في قولهم فالواقى تاويل قوله
شاه من اوسط طاعتهم اهل بيته او كسوتهم الى اهل بيته
الرجل اهل بيته والجملة على وسط الخبر والذبيبة ولزناه الخ

نصف نفقة

اختلف فقالت بالحق مدة سنة ثم ردت الى المولى
لها وهو انه ولو علمت طلاقها لم يملكها ولا يملك
امراة من المولى لطلاقها ولا يملك غيرها بحكم
بالسماحة كغيره
والسوء والسكنى وعرفاى الطلاق والنفقة المبرج
عما الغير بسباب ثلثة زوجة وفراشه وملك قسما ولا يجوز
العبد واليهام وانفق في ورستنى بحكم نفقة الزوجة
على زوجين واللكسوة للفرج على اولادها نفقة للفرج
كغيره ولو لم يعطها المهر المباح فزجت فلها المهر المباح
فلا نفقة لاصدي شجرة اراة مرتدة ومربعة سنة وعشرة
موت ومكروه فاسد او محذور او آثم بنوة وموتة لا يوط
وخارجة من بينة الغير من وبي الى شجرة حتى لا يوط
ولو طلى الا ان حبسها هو بدين لها نفقة في العام ومهره
تأخر من موصونه كرها وجازة لاصد ولو محرم ولو موص عليه

نفقة

اصل خمسة عشر وكثيرا حستان عندنا فان لب تسعة أشهر
 مستقيم فليس في ذلك من غير ان اذا تزوجت فلا يشترط
 طلق ثم ينفك ثم ينفك فلا يشترط شهر من طهر ثم يزوجها
 فهو بائن وعليه المفسر واذا تزوج المرسل امرأة فجزأت
 با طلاق قبل من ستة أشهر من طهر ثم يزوجها لم يثبت له
 ثمانية وثلاثون نسب معندة الرجع وان جازت به لأكثر
 من ستين مالم يغربا لقصا بعدة وبانت في الاقل
 وراجع في الاكبر اي كان بين الطلاق والولاء اقل
 من ستين بنت لان الحمل على ان الوطء المعلن كان في
 النكاح اولى من الحمل على كونه في العدة على ان الرجوع لا
 صارت فلا يثبت بالثبوت اما اذا كان بين الطلاق
 والولاء اكثر من ستين فلا بد من ان يكون على الوطء في
 العدة فنبت الرجوع فيه وفيه شبهة التي راجعة
 في الاستطاع الرجال النظر اليه ثمانية فان ولد ثم

اذا كان بين ابي عبد الله وروى في بعض النسخ
 من غير ان يبين ان ابي عبد الله هو
 كبرى اخبر ان لا يتقبل احد من التلاميذ
 من اصحابه في رجل تزوج امرأة بالبصرة وولد
 ابنان هذا الرجل اخوه وولد الصغير الى الكوفة فطلقها في غيبة
 في ولد واولاد روى عليهم قال الزوج اخبره بامرها فلم
 عليها المستردة ويقال لها اذهبي فحذبه وذلها فخرجت
 امرها فتمليه ان يحكي به اليها جامع الرواية في بعض
 ظهير الدين روى ان ابا عبد الله اجابته مسجدا فكانت
 بكر كان للابن في نفسه والكانت ثيابا ليس به
 ذلك الا اذا لم يكن مأمورا في نفسه والعلام اذا حصل اجتماع
 رابا وانتهى عن الابن ليس للاب في نفسه نفسا وليس عليه
 نفقاته اذا لم يخرج من تحت رقبته

3

بكونه فاني قد سمعت الامام الاب عا نزيل السموات فحادي
وقال لا بد من ذلك لان العبد مراد من اهل البيت
لا بد من ذلك لانهم هم الذين هم في القبر في حيرة لا تدفع
الي عتبة غير حرج وجرد محرم عبد الله عتبة كالحال مع ابن
الام فانه يرفع الي انما في رتبة نجس من زاده فان كان
ابن عم وخال فابن العم ايضا المذكور في الحال للناشي والام
من الام او استمها جامع الروايات اذ وقعت الفوتة بين
الرجل وامراته فارادت ان تخرج بالولد عند الفوتة بعدتها
لما مر بها فان كان النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وان كان
وقع النكاح في غيرها لمصرها فليس بها ذلك الا ان يكون بين
وضع الفوتة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الاب بمطالبة
الولد بمكة الرجوع الى منزله قبل البعل في هذا كسره محال فمختلفة
في مصر واحد وانما ان نتحل منه محلة والدار حيث ان نتحل
بلد يسهل بلده ولم يقع فيه النكاح فليس بها ذلك

امراة من اهل بيتي ان العبد فيقدم الله عليه
ما دبره ويجعل له نفقة ولغيره
وله الاثر في حكمه ولا يجبر على قبوله
ولو اختلف الزوجان في سن الولد فحلفت الام موثقة
سنة بغيره وانما من يامسكه وقال الوالد هو ابن سني
وانا حق به فان القاضي لا يكلف احدهما لكن ينظر الى الصحيح
ان ربه يعني عن الزائدة بان كان باكل واحد من السرب وحده
ويطلب من حده يدفعه الى اناك واما خلاصة الولد مسلم
والام تارة ذكرنا الاصل انها كما انبأ في الحضانة ومنه
الرايون انها احق به حتى يعقل الولد الا ان في حاضره في ا
الهداية والذميه احق بولده المسلم ما لم يعقل الا ان ا
يخفف عليها في كيف الكف بداه حرجه والحيث ويستحق الولد
الذكر بان ياكل وحده ويسرب حده ويسرب وحده فلما
استثنى من اناك فان لم يكن له اب وفع الى بعده فان لم
يكن له

هذا الصحيح والاب لا يمنع بجره مع الروايات التي فيها لا يمنع
 الولد حية صار الاب له الحق به فانه امنه ^{فيما لا يمنع}
 الولد حية لا يقتله ولا ذكر الحفصة ^{باب سقوط}
 الحق بالصغير المسمى بسبع سنين فاذا بلغ صار اقلاب الحق
 به وعليه الشرع يسأل لان الاب مأمور بان ياراه
 بالصلوة اذا بلغ بنية الحج وان يكون ذلك اذا كان الولد
 حية من ربه من الفقيه اذا افرقا وتزوج كل واحد منهما
 محضاً للصغير لئلا او لم يكن لهما من يكون له الحفصة
 ولو تزوجت الام بزوجه اخرى وبك الصغرة معها الام
 في حيث الاب فلذلك ثبت ان ياخذ منها حارسه وانما
 الحق بالحفصة ما لم يستن الصغرة فان استغنى بالان يا كل
 واحدة من السرب والحفزة يلبس واحدة فالاب بالعلم
 اول والام بالحارس حتى يخلص وعن محمد بن يحيى بن محمد
 بن ميمون وعليه الاعتماد خلاصة وبه ينفك الزمان

حنفية السمسرة والطلاق في معتد به ذلك يجب عليه وجوب
 على المرأة النفقة بعد ذلك وكذا بين الزوج
 في نفقته وطلبه من الزوج وطلبه من الزوجات تحت مسامحة
 فعدتها عدة السمسرة في الطلاق والعدة الحرة كما حرة واللائمة
 كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة لها في الحرة والغيراني
 في قول ابي حنيفة لا الا ان تكون عاقلات من التزويج حتى نفس
 صاحبها والمهر جرة لا عدة لها امرة السمسرة عدة في ذمة
 سواها لموت لا يخرج ليلانها واللا ضرورة من خوف
 انه يهدم او يهرق او يضيع مال والمعتقة او المتمرمة بيت عدة
 بل تكون زمانا يخرج زمانا لا يتحقق النفقة لانها ناشئة في مخاف
 احسن الناس حفاضة بالولد الصغير
 فيل في الفرة وبعدها الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأمونة من
 لمز مسكين ولا يجبر عليه الام والبقية على التمسك في الهدية
 رغبة في البقاء امرة الام واجدة وكذا ما ان ابنت لا تجزى الفل

الفتوى فاضل في وجوب عدة الحرة بغير العدة من قبله
 وتراخيها والموت من قبله فتم التمسك بالوجوب من قبله
 العدة بعدة طلاق والوفاء وفي النكاح من قبله
 او الفرم على ترك وطعها من دون كان الفرم فاسد ففوقه ان
 بينهما ان ترى قبل الدخول لا تجب العدة ولذا لو تزوج بعد
 الحمل وان فرق بعد الدخول كان عليها الا اعتلاد من
 وقت الحمل لا من وقت الدخول رجل طلق امرأته ثلث فزوجت
 من عدة رجلا ودخل بها اثنتي عشرة شهرا ثم تزوجت من رجل
 الا اعتلاد بثلاث حصص منها ونفقها وسكنها ما هي الا دل
 بخلاف المكوحة اذا تزوجت رجلا ودخل بها اثنتي عشرة شهرا
 بينها لا تجب على الزوج الاول نفقتها ما دامت في العدة
 لانها حين زوجت نفسها زوجت نفسها العدة من
 الشاهاروت فاشرة فلا تحقق بالنفقة في حينها قال
 بالعدة على زمينة طلقها في هذا عندنا لا يجوز ان لا يكون

بغير رخصة من اهل البيت و غير رخصة زوجها الصغير
 ايستد من رخصة رخصة زوجه من اهل البيت
 ايستد من رخصة رخصة زوجه من اهل البيت
 والايه التي لم تحفظ في غير ذلك
 فافتي وان مات زوج ام الولد ومولاها وبين مولاها اقل
 من شهرين وخمسه لايام ولا بعد ليعلم مات اولادها
 اربعة اشهر وشهر وان كان زبين مولاها لهما ان لم يام
 او اكثر من ثلث اربعة اشهر وعشر اثلث حجب لان لم
 يوفى بها بين مولاها تجمع بين عدة الوفاة وثلاث الحجب
 في قول اهل البيت ومحمد بن علي الوصفى في رخصة
 اشهر وعشر الا تسقط فيها الحجب والكان الطلاق بر حيا
 ثم مات المولى فذلك لك لانك هذه المرأة من زوجها فالحجب
 لا ينفذ في عدة الا بفس قال بعضهم انك في بيت محسن
 حسنة ولا تفزع من بيتك او ميتة كانت او غير او ميتة

لم تحض او مات عنها زوجها وعدة الحايض حتى تحضره فربما
 ادا قهر سطلقة او منه في غنمها زوجها الرضعية وعندها
 بعد الاب لا ينفذ الا في سنة الشهر وليس له ان ينفذ من الا في الحضانة
 ويحضر الحايض ان اطرأ عليه عدة بالاشهر ثم كثر مسكنين ام عدة
 من اثاره في القهر رجل او عدة رجل لا ينفذها عدة
 موت المرافة ان طلقها زوجها بعد موت المولى كان
 عليها عدة الحايض ان القوت عدة طلاقها ثم مات
 المولى كان عليها عدة المولى ثلث حضانة فنفذت من
 التبريد ولا يجوز لغير المولى عدة الا لغيره عدة من التبريد
 ويجوز لغيره عدة ان يتزوج عدة او الم يكن هناك
 عاتق غير عدة كما دبر لو طلقته الا انه وهي عدة الفدية
 في عدة الرخص بعدتها عدة الحرة وان كانت في عدة البائنة
 او الموت بعدتها عدة الا انه يدبر وعدة من عاتقها
 بعد الشهر الحرام وعدة الملوحة لغيره فاسد او الملوحة

الشهر

وعلیه بن عمر بن ابی موسیٰ کان فی وقت الحبث انه اذا کان ان حبیل فی
 شاة من شاة السور وکان یسیر اجماعاً بحراً انی وکان یسیر من هذا الحبیل
 سداً فی سداً او دینته فکان اجماعاً المرأة ورجله غیر الفانی
 لا یسیر حیاتاً وابتدأ ان حبیل سداً وکان یسیر من حبیل وکان
 الی من وقت الاحل وکان یسیر من حبیل وکان یسیر من حبیل وکان
 طارعة فی المصطفیٰ فی ملک حمدة مانیة وعلیه الفتویٰ کبریٰ
 اذا اطلق الرجل امرأته طلاقاً
 بانها لدرجتها او رتبته الفرقه ینها بغیر طلاق وھی حره
 من حیض فعدت بانثاء اقرارها به هی ترلیح فلیتم البراءة عند
 ذوال النکاح او یسیر عدتها حره للطلاق سوا کان ما یسیر
 او رجعت اما الفسخ بعد الدخول ثلثه اقرار ای حیض الثانی
 من حیض او ثلثه سهر اذ لم تحض وعدتها حره صغیره او کبیره
 کافرة او مسلمة موطوءة او غیر موطوءة للمنفک اربعه سهر
 وثلثه سهر وکافرة الا انه فان ای حیضان او نصف السهر فان

لها الكمال منها خاتمة رشتن قلند وصل الى التبت دون
 الاكبر والوالى بعض النسا دون بعض الموهبة من
 قبال اليرموك في رعدت زوجها مجبور الى منقطع الذكر
 والحضتين فرقة بينه في حال واجل سنته لو عينا او حاش
 فان والى والى تات فرلق ان طلبت فلوقال ليه
 مرض السنة وطبت فيها روى بكره اما اصلها لم ت
 لم يخرجه ان قلن من نيب صلف الزرع فان حاش
 فلا ضار بها وان لكل خبرت وان كانت عينا صدف بلفه
 وان اختارته بطل حقا ولم يخبر احد من عيسى كنه
 لم تكن وفي ان جميل القبر السنة القبرية في ظاهر الرواية
 بيان هو الهيم واختارها في ان وطهر الدين انه بقدر
 سمينة اخذ انا حاشا لا كفا به وعليه الفتوى خلاصة
 والقبرية ثلاث بانه واربعه وثلثون وبعض يوم درختار
 والسمينة ثمانية وخمسون يوما وثلثون يوما من يده

راجعاً إلى ما كان عليه من القذف لأن العان في جانبه قائم
 منهم من جهة القذف والى جهة من جهة من جهة في جانب المرأة
 فانه يستأثر من العان فرق القاف في بينه وبينه فلا
 وفي النفقة والكنى ما دأبت في العان وما لم يفرق القاف
 بينهما فهي امراته عندنا فافهم ان اذا قال الزوج لزوجته
 مني فلا عان وهذا قول الجمهور وزلزالا لان جارت
 لو اذنت من سنة شهر لاعتن وان جازت بالاعتن فلا
 عان واليه يرجع قول الجمهور وزرع مضرات وان نفق اول تزويج
 عني روي لا آخر حد لانه كذب نفسه مدعى الباطل لا يخلق
 من ما رواه احمد في عكسه لاعتن اي اذا اقر بالاول ونفى الثاني
 اعتن لانه قد نفق الثاني ولم يرجع عنه صحيح بشما من في
 الجمهورين لا اعتراضه ما خدعها من خلق من عاينها
 الغيبين هو من لا يقدر على ما في رده
 من قديم القدر في حقه كبر سن او سحر او رقة او غير ذلك

بالسرا لن الها دفين فيما ربيته به من الزنا ونقول في انما منه
 لغته الله عليه الكان من الكا ذباقي في الزنا به من الزنا
 البينة في جميع ذلك ثم شهد المرأة اربع مرات ثم قول في
 مرة كسهر ما ربيته به من الكا ذباقي فيما ربيته به من الزنا ونقول
 في انما منه غضب الله عليها الكان من الها دفين فيما
 رما به من الزنا ونقول في انما منه غضب الله عليها الكان
 من الها دفين فيما رما به من الزنا به من الكا ذباقي في
 بالزنا وصلى الله عليه وعلى من تبعه نساء اولئك
 الولد وطالبته بموجب القذف وجب اللعان كنز قاذ
 لتحقيق السب وامتنع اللعان منع من قبل المرأة بالكان
 الزوجه حراً عاقلاً مسلماً بالغاً غير مجنون وفي قذف ما امر به
 اوافه كافر او عترة او مجنون او خنز او غير عترة عترة
 بسب ما يحرم اللعان ولا يجب حمل القذف على الرجل
 وان امتنع اللعان منع من قبل الزوج بان كان الزوج عترة

لوما با بهمال والاسستين يوما ولا يدرى على التميز في آخر اليوم الا خبر
لزمه العشق واثم يومه ندبا ولا فضا ولا فطر والناظر انقله فقلعين
ال ميسر بسى فيها رمضان وابان منى عن صدى

كفر وفاقا سر كذا في حوض او غيره او يدرى فيها مطلقا ليل
او نهارا او مطلقا في المختار رزق الله لهم لا الاطعمه وان

ول في خلافة العشرة لا يجوز الا الصوم ولو اعتق سيده عنه او اطعم
ما في عجزه الصوم ارض لا برحمي بركة او اطعم كراى ملك ستمين

مسكين ولا يجرى غير الراين بدرايوكا القطاع قدر او مرقا او

او غنم فذلك لمان ان والابا صر او عداهم وعلماهم ففقه الله
او غنم او اطعم غداين او غنم بين او غنم راو جوار او اسبهم

بشعر نداوم في خبر مسير وزرة لا يركب جاز او اطعم واحد ستمين يوما

ولما با صر طم الطعام في يوم واحد اجزا عسى يومه ذلك فقط

مسكين كل مسكينا كل مسكينا تذاكره خنطه لم يدرى وخليه
ان

ويأبى على حرام كما في ظهرك را اطلاق فكما نرى بان
 على حرام كغيره من اطلاق افعالها واطاعتها فيكون
 كغيره من افعالها واطاعتها كغيره من افعالها واطاعتها
 فظاير منها تاجازت في اطلاق على كغيره من افعالها واطاعتها
 لظن كثر لانه اظهر في تحرير رقبته ولم يزل لا يفي
 فيم قطع اليد من اواهنهما او الرجلين المجنون والممدوم
 الولد والمكاتب الذي ادى كسبه فان لم يولد شيئا او استترى
 قريبه نابيا ففسد الملك فارة او حرر نصف عبده كفارة
 ثم حرر باقية عبده وان حرر نصف عبده شتر كوفى عنه
 عنه كفارة ثم حرر باقية عبده صح وبن باقية او حرر نصف عبده
 نور على الشظاير منها ثم حرر باقية لا كفارة فان لم يجز الشظاير العتق
 وان اجازت لغيره او كفارة بغيره لانه واحد حقيقته بطل
 بطله مال وعتقه دين مثله انما هو على الدين اجزاه للصوم والى
 نكاحه مال غايب انظره عام شهرين فيكونا بغيره

مصد

فان لم يجد الشظاير العتق

يكون ظهرا للمو قال لها انت مثل امي ولم يقل علي ولا غيره
 شيئا لا يترد عليه في قولها حبيبة فاضحان من قولها شيئا
 انما تبت ولو قال بها انت امي فليس كذلك ^{فاحتمل}
 فعلت كذا فامر من امي فهو باطل وكذا لو قال امي ففعلت
 فذلك والذين انهم ثم قيل ذلك في بيان باطلا حاد
 والاعطاء والامتنع من جهة كثر فلو طهر من امته او ام ولده
 يكون باطلا لا يحرم عليه وطبها والمرأة اذا طهرت
 من زوجها كان باطلا لا يترد الكفارة كما لو اضاقت
 الطلاق لا زوجها ولو طهر مرق بان قال انت امي
 كظهر امي البدم او اسبت بعبر منظرها في الحال فاذا اضفت
 في ذلك الوقت بطل ما قال انت عا حرام كما في قوله
 الطلاق في او الطهار او ما يلازمه من عا مانوي وان لم
 ينو شيئا يكون اظهارا فاضحان وان نوى بان
 عن مثل امي طهارا او طلاقا فلي نوي والاف

غيره فبعض قبل النكاح والآخره كذا أن خلع حبسه بماله
لم يحبس عليه شيء وفي مهره ونطق في المصح فدين
خلفه عليه وان لم يحبس عليه مال وان لم يحبس عليه مال فدين
عليه وان لم يحبس عليه شيء

أول شيء المرأة ملائحة الرجل بالنظر من أعضاء الأقدام يكون
طهارا وكذلك من كان مثل الام كالحيانة والسر والاحت
وان سببها كما يحل اليها النظر لا يكون لها راحة المحت
للصوب كالشعر والوجه والرس واليد والرجل فافيهان
الظهر في اللغة مقابل للظهر بالظهر وفي الشعر عبارة
عن تشبيه المشكوك به بالمرأة كمرز على ان يريد منسب او ضاح
او صهره بان يقول لامرأته انت على كظهر امي حرمت
عليه لا يحل له وطئها ولا لمسها ولا تقبيلها حتى يفر
عن طهاره متى رافق رجل رجلا قال لامرأته انت على كظهر
اي ونيو يسا له لم يرد به الطلاق او التخييم او الطهار

فترجى لا يرجع احدهما على صاحبه في قولهم جميعا وان امكن
 قد خربا بها وقد قبضت فعند التمسك لا يرجع الزوج عليها
 الا بالنيل وعندنى يرجع عليها بالنيل وعند المهر
 وصول عماديه وقرينة ان هذا ان نشتر وان نشترت لا ان تطلق
 ففك ثلثا باللف او عا الف ففقت فافدة لم
 يقع شيء انت طالق باللف او عا الف ففقت
 نزم وبانت انت طالق وعليك الف وبانت
 حر عليك الف ففقت وعشق مكي ما تروى ان طلقها
 على ما لي ففقت وفي الطلاق والرضا حال طلاقه قال
 طلق ثلثا باللف فطلق بالحدة له ثلث الف وبانت
 وفي الف وفي رجوع مكي كثر اربعة مكرحة اختلعت
 من زوجها مهران ولحقه عدتها وقبعت الفرقة والمهر بها
 جوا بلفقوب امينة ومع شرط انجي رهنا في الف لانه كثر
 ولين لا صديها قبل صاحبه وعوب في المهر مقبوضا كان او

[illegible]

شهر حنث في بيته وارتد الكفرة واولا لم يفهمها حتى مضى
 اوله شهر بانته منسطة بليقة واحدة بلانية في انما في الازار
 منع النفس عن قربان الملوحة منكم كذا باليمن بالانوار
 منى طلاق او حنث او ضرب او حج او نحو ذلك منطلق او مبروت
 كذا في قاضي في لوقل للمرأة احرى والى لا اترك ابنة شهر
 الا بوا او قال سنة الا بوا فانه لا يكون موطبا ما لم يوجد النعم
 المستثنى ولو قال انك لا تجوز حتى فانت طالق ولم يتوكل يكون
 موطبا لان مراد الناس من هذا الجماع قد نوى التمسك به لا يكون
 موطبا فان ضاعها ولم يجامعها كان حنثا قال البردست برن
 فواوكم تايب ل فعلن كذا لم يفر بها اربعة اشهر تبين بتطبيقه
 لانه براديه في الوفاء اجماع قاضي في امان الحلف مودان
 نكحها فلم يفر بها اربعة اشهر تبين ثانيا ان نكحها ولم يفر بها
 اربعة اشهر تبين ثالث هذا معنى قوله تبين باخرين ان مضى
 مدة اربعين يوما فانه لا يفر بها عن وطئها بمرضاة او غيرها

جامعها وانكر الرزق الثاني ذلك وقال ما جامعها وطلقها صالح مزوج
 الاول الثاني طلقها ثلاثا ولا ان يلحقها ويزوجها وكذا اذا خبر
 غيرها ولو تزوج الثاني ابرأ وطهرها وانكرت طهره لم يحل له ولا ربه
 قالت وطئته الثاني وقال الرزق الاول بعد ما تزوجها ما وطئ
 الثاني رزق بينهما وعليه لها نصف المهران المسحح حاربه من
 التهذيب والتفريد اذا قالت تزوجت بزوجه احر وحل له
 وطلقته وانقضت عدل جاز للاولى تزوجها اذا كان في مدة
 ينصر ذلك حاربه كذا في الكافي واختلفت من المستوفى امره او
 ان زوجها طلقها وقد عاب زوجها المستوفى وجهين كان
 الباطني يعرف انها امراه يحل لزوجها من الشك والكان لا
 يعرف والى اقدم بذلك بنية عنده فالقاضي لا يتوضى بها فهاجر
 رجل تزوج امراه ثم جاور رجل وادعى انها امراتي فقال محمد بن
 عيسى كان امرالك لكن طلقها بدينين والفقهاء عطفوا
 تزوجها فانكر محمد بن الطالق يومه تسليم المهر في نفسها

فبالحكم مخفف من لا يحسن الايام مخففه فان راجعها ثم ولدت بعد
 انزل من عاين صحت تلك المخففه فان قال ان ولدته ثلث
 بان راجعها ثم راجعها ثم راجعها ثم راجعها ثم ولدت
 فان قال ثلث ثلثه في بطنه فالولد ان يولد الثالث
 راجعها والطلاق الرخص لا يحكم الطلق والسلفه الرخصه تنزل
 بدب ان لا يدخل عليها حتى يولد لها ولدان ورجعها حتى يزوجها
 لتزوجكم مما تنفق في العدة وبعد ما لا يباينته بالثلاث لوجرة
 وبالثلاثين لو انه حتى يظلم ما غير ولد له من اطفال صحيح و
 مخففه عدة لا ملك بين ولا تحمل حره

جبر الله
 ذر الط

بعد ثلث ولا اثم بعد ثلث حتى يزوجها بنكاح صحيح رجع بالغ لا
 مراهن اي مقارب للحكم والاولي ان يكون حرا بالطلاق
 الا انزال سر لا عدة فملكته كافي الخلفه وحسنه مخففه عن طلاق
 لوجرة لكن طلاق المراهق لا يقع الا بعد بلوغه واستناده واداء
 ثلثها بشرط التحليل فالتكاح مكره فان طلق بعد ما وطئها

يعني حرة المان المان فلا رجعة الا ان الواحدة منهن تبيع
 الرجعة في العدة وان ابى اذا الرنين خفيف او غليظ فليكن
 وقتي كطلاق باين نشد بشد خوه خفيفه بشد ان طلاق
 باين يعني بكي بشد يادريه سقطه بشد ان طلاق كبره طلاق
 سهد به شفره كبح ان يسهد بها الرجعة بشد يادريه
 فان لم يسهد عمت الرجعة كذا في القدورين عيبها وكثرها بان
 المطلقه طلاقا رجيا سقطت سقطت من غير اعلان صحت
 ودار رجعة عليها ولو قالت ولدت للقبيل الابه نسيته فان
 طلب الخرج يمينها بالله لقد سقطت هذا السقط يحلف
 بالاثق في خلاصه ولو قال بعد العدة راجعتك فيها فصدقه
 تصح والا كراحتك فالتسليم محببة مبغض عدك وان
 قال زوجي ثامنة بعد العدة راجعتك فيها فصدقه فمسيره
 والتدبيرة اوقرت مبغض عدك وانكر فالقول بها كثر بخلاف
 ان كان خراجي فالشرط لوجوب الطلاق رجيا كذا ان كان باين

الرجوع اليه بل النكاح فلم تكن له ارضه سلطان خصها بدار
 من ارضه بل جعلها لغيره او بجعل الرضعة والتبليق والشرطي
 من ارضه بل جعلها لغيره او بجعل الرضعة والتبليق والشرطي
 في مرضه او في مرضه قلا عا لموت تحت النفقة باللعان رث
 ونفقة وذا الزوجان على نكاح في الصحة ومرضه او في مرضه
 من او اوى لغيره فلها الاقل منه ومن الارث اب الكان
 الممثلة او الموصية اقل من الارث من الكان الممثلة او الموصية
 من اقل من الارث فلها ذلك والكان لارث اقل منه فلها
 الارث شرع وقابله وللطلاق الرضي

فأعطاه

فمنه لا بد ان يكون في السطحي والاثني ان
 يكون مضمونه والثاني ان لا يكون السطحي بالمال والاربع ان لا
 يكون بينهما مانع وانما مسومان لا يكون جملة بلفظ السطحي
 بل ان كانا انا اطلق الرحل امراته لطيفه وحفيته او لطيفتين
 فذلك ان يزوجها في عدتها رخصت بذلك العلم من غير ان يكون

لما منى الثلث من غالب حاله الهلاك مرضه او غلبت
 فيه مرضه كمن غلبت اقامته مرضه لم يخرج السبب منه
 الا بغير اقامته مرضه في السبب لا من باق في السبب
 ليعقل يقصص ما يوجب المرض اي حال النحر الذي يمرضه وقاية
 في ذلك ان مات في ذلك الوجه او قبل ومن كان مضمورا
 او في صف القتال فطلق امراته ثلاثا ثم ترثه وامه ما سار
 ان امرأة الفارة ترث سحرنا وانما ثبت حكم الفارة
 حقه بما له وانما يثبت مرضه في منتهى الهلاك غالب
 واذا اطلق الرجل امراته في مرضه حرة طلاقا كانت
 وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضائها
 فلما جازت بها وان طلقها ثلاثا بامرأة او قل
 فاحترت نفسها او اختلعت منه ثم ماتت
 العدة ثم ترثه الامه ان ثبت باسقاط حقه وانما خير لحقه
 وان كانت طلقا لرجعة فطلقها ثلاثا ورثته لان الطلاق

الطلاق، ومما قيل في جميع نفع الطلاق ولا تقبل قوله عليه
السلام في الفتوى قال في قولك انك اذ انت طالق
عنت القضاة عند كونه وعند ابابوسف لا تطلق
ملقطا بل قال لها طلقت واسئلت فللقول قوله في القضاة
فصل محمد بن عبد الله قال في ثلث طالق الا واحدة طلقت
ثلاثين وان قال الاثنتين طلقت واحدة ولو قال الاثلاث نفع
احدها لانه يستند الكل من الكل فلم يصب الاستثنا وان قال
لها ان كلمت ابا عمير و ابا يوسف فانى طالق ثلثا ثم طلقتها
فانتمت وانقضت عدتها فكلمت ابا عمير ثم تزوجها فكلمت
ابا يوسف فبقي طالق ثلاثا مع الواحد الا واحدة في المحنة او
المرأة يطلق وادعى الزوج الاستثناء طلقت المرأة فلا يحد
للزوجه ولو ادعى الزوج التعليق بالمرأة تنكر فللقول للزوج
لا تنكر برفع الطلاق جامع الرعايات
سئل عن الذي يهين ابا طلاق ولا يصح تنكره

والذين يشهدون بها النفي بل هو كونه على السكور في بعضه وان
 يشهدون بها النفي فلا يفتن في القوت في ولا يفرق
 في بعضه فان كان يظهر منه يكون دليلا على صحة ادعاء من قد بين
 بصدقه انما يخرج بغير العقل والبرهان من النفي الحسن في آخر
 سيرة الكبر في باب النفي فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في
 سيرة جيرة في باب النفي الرجل فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في
 في سيرة جيرة في باب النفي الرجل فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في
 في سيرة جيرة في باب النفي الرجل فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في
 في سيرة جيرة في باب النفي الرجل فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في
 في سيرة جيرة في باب النفي الرجل فيمنع من الزوجة فلان ما بين امراته وبذلك
 يستدل من ان بل على غير غير الشهادة على النفي صغير قال في

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فاسو

ما یقیناً

الشرط الثاني بعد الامتناع من قول

بسم الله الرحمن الرحيم

کتاب در معانی و اسرار این کتاب

عامة الناس في الدنيا من جهة اولادهم وصلى محمد وآل محمد وصلى الله على محمد وآل محمد

الشيء الذي لا يمكن أن يكون إلا في الدنيا

مجلس فیروز آبادیہ اسلامیہ مدرسہ اسلامیہ فیروز آباد

هذه هي الكتب التي يجب أن يطلع عليها القاص

بسمعبدالحامدومحمديمنالغائبديركان

ان طغی قتلان
مانند طغی غم اور
الحالف اور عطا
فلانا طغی اور نہ ہم

انه غير مرضى بالملك النكاح لان تزويجها الى البدن
 مع خلاف قولنا ان تزويجها لله تزويج صحيح فاذا كان صحيحا
 الملك فصح التعليق بزويج امرأته قال الروبر الكاشاني نعم هي
 غير ان يبينه لغير امرأته ان معنى حقيقة الحمل نفيس لا يطلق وان عني لما
 من ان يبيح بغيره فان خلد بها ولم ينجسها
 الجاهل التعليق في الملك كقول منكره
 ومضاد ان الملك كان نكاحا

كقولهم المراء بالاضافه
 وقوله اي منقوب للبحر
 سنين والكان في الاول ان جزمنا فان النخل السرور عندنا
 يعني في اخلاصه ونفسه طلاقه اي طلاق اهلها المراهقة
 كقول طلاق الذي يمتطى اليه الבעير بلوغه كجاني في كتابه
 وهذا بالانفاق في حفظه هذا فانه قد خجل فيه كثير من الناس
 والنشر في الطلاق ومن الانزال واوانز وحيد في هذا

[illegible]

وفي البيوت بالرجعة مفوضة اليها لا اصل له
 رجعة ان لم تكن المرافة ان كانت قد وافق
 البائن او التمسك بالثقة عليه واذن عليها
 بدمن اعتبار مشيها لا ان تزوج من غيرها ولا
 مائة فان مشيها مستفاد ومائة

فبقى الاصل اي الواحد والرجعة واد
 مشيها المرافة في الكيفية شرعية
 شرط صحة الملك

حجة رجعت
 بالحرف

كلنك فانت كذا فتكبار خلق لو ان شرطه
 الكلام الزوجية فكلها لوجوه الملك فبقى فبقاه
 وفي جامع تمييز الدين الرفان كالكثير من اني
 نهى طاني ففصل ثم تزوج امرأة لا يطلق مخمخ خزانة ومختر
 التفارب واذا اخذت الطلاق اليه البرط وقع فقيب
 سراجا مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فالتص

من المأمور لا يدور ولا يتغير بالمحاسن ولا المظنونة
 في كل شيء لها أن توفى بالثالث بالجميع كثر
 في الدخول في الدخول فقال الزوج دخلت بها
 في موضع آخر في محلها في عدم الدخول
 في الدخول في الدخول في الدخول في الدخول
 خرج المأمور من يد المأمور بالقيام
 كذا كذا كذا كذا كذا
 كذا فان تزوجت
 بعد الثالث تزوج آخره
 فافقني إذا كان الطلاق بائنا ومن الثالث فله أن تزوجها
 في السنة بعد الطلاق لا ينحل المحلثة باق هداية وفي
 البنت كذا في حق رجعة وان لم تكن ثوان شرب كذا الزوج
 في الدخول في الدخول في الدخول في الدخول
 في الدخول في الدخول في الدخول في الدخول

۱- بدست ملکه اوانکارث من قعود وعلکت ا. وبعلم
 اوانشهور لاله. بباد او کانت مثا بایست و قفیت
 واذ بربت لاوالفکک فیما ذکر کالایت کنز و لوه. به اهر
 بیدک ایوم و بید و دشت. فی ایوم کان لاه ایضاً به. سفدی
 مثل عینین و لوفال لاه امریک بیدک. ایوم خدا فرود است
 فی ایوم بقل الامر لان المعبر هو الود. نور لافیه به ایضاً
 مبطل بالردن فیما
 طلعت نفک و اصدر

در انستیت

فلایتم فی انست طاق ان سکت. طاق سکت اوانست
 سکت لانه علق الطلان مسکنها الموجد فی کل و لم توجد
 ذلک لاه علقین و هو سکت لوجرم سکتا علم لاه بید
 سکتینه و قاره و کذا کل علقین بعد و لم یقع لعلق بوجود
 کالوفات سکت. انکانت اسی رفوق الارض ادا و
 طاق منی سکت و میما سکت انکانت اوان سکت

المن

نفس واحدة فاولها واحدة لنفسه وقاية لقوله
 ان بتوحيده جعلت امره بيدك فبعث الروح الى
 في الموضع الذي كانت فيها فلم يجد في الموضع الذي
 نفس لا يقع في امره صلى الله عليه وسلم في امره صلى الله عليه وسلم
 ثلثة اشهر او سنة في امره صلى الله عليه وسلم في امره صلى الله عليه وسلم
 حتى شئت فبعث اليها حتى ان لم يكن هذا تقفها في
 هذه امة من الامم سيدك كذا في الفصل في الامم
 في الخلاصة جعل جعل الامم
 كذا تطلق نفسها

ثم حمى في اليوم الاخر من تلك سنة قال رضي الله عنه الى خارج
 الامم الا ان ذاك امر سيدك في هذا اذا كانت مدخولها في
 ان يدخل بها لو غاب تلك امة لا البصر الامم في كذا
 افنى الشيخ في الامم الا جعل الامم في كذا
 وقد وقع الاستفهام في الامم في كذا
 امره يدركه في كذا في كذا في كذا

هاتوا بكم من حشر ان قال فغيت به التوكيل

والتوكيل من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بشرى من حشر ان لو اصدروا هذا التوكيل ان يصح

بجني بالتطليق يقبل الغزل اذا دعا وكل منكره بالتطليق
مكيله امر وتقرضي لا يصح الغزل فها هي اذا قال
طلق نفسي في هذا لا يملك عنه ما عاينته كذا
لما دسه من سحر الطحاوي لا يصل في هذا ان كان لقوله
فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع وانتهى عنه وكل ما كان
تكملة فانه لا يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع هو انتهى عنه
عاده ولو قال لا امرأتك اخرجت من روضتي بن خفيف الطحاوي
لم يقع ولو قالت لا بيت ارا خضرت نفسي وقال الزوج
اخرجت لا يقع كسني ولو شرب الى جهة ضبابي الضبابي فقالت
اخرجت الاول او الواصل او لا خيرة طلفت ثلثان
فقال ان خفيفه ولا يكتج الى بيته الزوج وقال الطحاوي
واحدة هداية امرأة قالت لزوجها من وكيل تخرج
فقال مستحق فقالت طلفت نفسي ثلثان فقال الزوج بكاف
تدبر من حرام كسني ما را جدا بيشد من قايهم ثم ارا

فان قالوا لا نخلت في محل آخر بطل اني الاختيار وروى
 في المختار في احد كلامها بشرط وان قال لها اختياري
 فقلت اختياري نفسي اني اختياري نفسي لطلق كنز افعال
 لامرأة اختياري يروي بذلك الطلاق او قال لها طلقي
 نفسك فلهما انما تطلق نفسها ما دامت في مجلس
 ذلك فان قامت منه واخذت في محل آخر خرج الامر
 بطلان لا يخرجها من المجلس باجماع الصحابة رضي الله عنهم
 وكان في رواية فقلت فهو على خدي بطلان لا قبل
 فان اختارت نفسها فخطبوا اختياري كانت واحدة
 بانيتها يايه رجل قال لامرأة انت طالق وانما بالنيابة
 لا يقع الطلاق ويبطل المحير قاضي خان من مصابيح
 التلخيص في فتاوى المسائل وكل امرأة بالطلاق فان
 قادت من المجلس بطل التوكيل ومنه لا يقع التوكيل
 التوكيل فلا يقع الغل عنه الا بالرد من قبل الزوج اما التوكيل

بر اجتناب من تحتدش الصدرا شهید الکنایه است نه اشتات
 الا بحوال ثلثه فی حاله من تلقه القبول و لا یجوز ان یطلق
 انه لم یبنو فی حاله الغضب یصدق فی جمیع الکنایات
 بنوا یضام فی ثلثه العشرین و اختیار و امرک میدان
 و فی حاله مذکره الطلاق یصدق فی جمیع الکنایات الا الای
 امرک میدان و اختیار و اعتدی و خلیه و یرینه و ینه یمن
 و حرام هذا جواب ظاهر الروایه و ردیج علی یوسف
 لا یصدق فی ثلثه الاخری الا لا ملک علیک لا سبیل
 علیک خلیت سبیلک یکنایه العقیه الثالثه
 و هو اصح یسبانی رجل قال لامراته فی غضب او خمره
 ای هار طلاق بر و طلقث ثلاثا و کذا لقاب ای طلاق
 و هو ای قال سه طلاق مذبحه طلقث ثلاثا فایضاً
 و حادیه و کثره اصرار طلاق قال لها اختیار ی فی طلاق
 فاختارت له مجامعاً یا است یوا صدق و لم یقع منه شئ
 و فی

عدها بشية هو الحكم وقد وجدنا في ن من الفخيرة واذ قبل
نات واطلق فلما ماتت اوتت بختن فترى كسي الائمة
الاحد من دي الترفيع في الواحدة لطيفة قال لان زن
بالا رسته هم جنسي وغيره من الساج نية فالواطلق واحدة
منهن ولزيج حيا التعيين وهو الصحيح حاربه رجل بين يديه
امراة متلففة فقبل له هذه المتلففة امرتكم ثم قبل لاخلف
بنات لطيفة ان لمبت له امراة سوي هذه وكانت
المرأة المتلففة اجنبية اختلفوا فيه والفترى على انها تطلق
امراة تفارق في ن للزيج ان يغرب امراة على اربع خصال
وما هو في محلي الاربع اصداء حاركة الزينة لزوجها والناظر
على ترك الاجابة اذ ادعانا ابى فرسته وانكثت حاركة
الصلوة وترك غسل مجابة والاربع على اخرجه من منزل
الزوجة غير ان الزوج المرأة قبل قبض مهرها ان
نحوه من منزل الزوجة في جوايجها او تزوجها اول الزوج

وواحدة من دخلت الدار ودخلت الدار طلقت ثنتين
 بلا طلاق ~~على آية طلاق~~ قبل الرجل بيمين بالاجماع فتاوى
 صريح وروى قال أنت طالق واحدة قبلها واحدة لفق ثنتين
 بهايه لو قال أنت طالق واحدة لولا اوسع مني او منك
 فكيف قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة
 فدخلت لفق واحدة وان اخرج السر طقتين كثر السمات
 قبل ليها وبعدها هاهنا اندراجك بطلان
 افتادوا طلاقا فتكفي فليش بين سماعت حضور امر
 زنت و ~~عما~~ ملك الزنا او شقص او ملك المرأة زوجها
 او شقص منه وطلعت الفوط طقات بيمين الملكين ولو اجمعا
 ثم طلقها لفق كسبي لان الطلاق يستدعي قيام النكاح
 بهايه .
 الطلاق كانت واحدة ياخيه وان نوي ثلثه كان طلاقا
 وانه من ثنتين كانت واحدة بانبت ~~بيمين~~ ثلثه

انت طالقت
 رجل واحدة
 طالق واحدة
 واحدة في

فثبت ثلثه مثل ان تقول انت طالق وطالق وطالمة
 رجل تزوج امره بغيره فقال بها انت طالق ثنتين
 فملك اياك فاعقبها الزوج فطلقت ثنتين فزوج ملك
 الربعة لان اطلاق المولي شرط للتطبيق فيكون مرة ما عليه
 يعني يكون مرة ما يقع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة
 فيبيع طلائها ثلثا فملك الزوج الرجعة قال المولى اذا جاز الفد
 فانت حرة وقال الزوج اذا جاز الفد فانت طالق ثنتين
 في راند وقع الطلاق والطلاق ولا ملك الرجعة
 لان وقوع العتق منها ان يزوج الطلاق فيقع الطلاق
 وهي ان تخلف المسئلة الموصية فان وقوع الطلاق
 بعد وقوع العتق واخبر الخدم وان خيرا الرجعة رخص محمد
 الرجعة مع قوله وتقول ان لم يملك خديجتي دخلت للمدني
 طالق والطلاق ولا حدة فدخلت وقعت عليها ولا حدة
 محسنة رافا لثنتين وان قال بها انت طالق واحدة

في جميع الأحوال من بعد آخر النهار صدق ما لا خلاف له
 في أن المهر يقع في اليوم وهو كونه محالاً لا في اليوم
 استحقاقاً منسوقاً وتزوجها اليوم يقع منه مهره وأما
 أن اليوم إذا قرن بفعل مستدير أو به النهار وإذا قرن بفعل
 غير مستدير أو به الوقت المطلق فعند الشرع لا يلزم إلا بتخيير
 بين يوم يقدم زيد وطلاق في يوم التزويج حكى فانت طالق
 ثم وفاء لقول كل امرأة أتزوجها إن دخلت الدار فهي طالق
 فترى امرأة قبل الدخول وامرأة بعد الدخول تطلق بالتزويج
 بعد الدخول ولا تطلق بالتزويج قبل الدخول ولهذا يفتقر
 المسئلة أن دخلت الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق
 ومن قال لامرأته أنا منك طالق فليس بشيء وإن نوى
 طلاقاً كثر ولو قال أنا منك يا بن أوك عليك حرام مني الطلاق
 فهو بمنى هذا لا يطلق امرأته قبل الدخول بل بعد الدخول
 عليها من قول الطلاق بنت بالاولى من قولك يا بن أوك

المستدرك
 في
 نفي

في
 نفي

من لا يثبت حكم الفرج قالوا لو سمعنا اخذ من الفرج وكذا
 لا يثبت حكمه لان موضع من آخرها لا يوافق لامر الله فيه
 او ان ياتي والى وان لم يثبت من لم يفرق بينهما خلاصة ومقتضى التعليل
 او ثلثا طهارة وثلاثة الفارق لثلاثين وواحدة الى اثنين
 او ما بين واحدة الى اثنين وواحد في وقاية والى ثلاث ثلثان
 وواحدة في اثنين وواحدة لم يفرق والى المرفوع وما ذالوا
 واحدة وثلاثين في اثنين ثلثان وان كان في الفرج كثر
 انت قال من ههنا الى اثم واحدة

قلت
 شتى

راجع الطلاق
 مكان الزمان
 الزمان

برصية ومكة وفي مكة وفي الدار تحجز واذا دخلت مكة فليكن
 كثر وتوقان. انت طالق مكة اية مكة في طالق في كل
 ابدان وكذا قوله انت طالق في الدار لان الطلاق لا يخص
 مكان دون مكان وان عني به انك انت طالق مكة نصيب وبانه
 لا يفرق لانه في طلاقه هو خذ في الطاهر يداه لوقال انت
 طالق فمما يقع الطلاق عليها بطريق الفرج لانه وقعها بالطلاق

لا

کما کریم استم طلاق و نکفت توست طلاق باذن من
 است طلاق و مهر لا ینقض الطلاق و غیره فعل لا یقیم و لو قال
 لا راتہ الرمن ببرا من ک شخصه تبرین محو در عید بیوشم فانت
 طالق فلیس بعد سبع من العید لا یجئش ملقط قال رجل
 امر من فلان کما کرده باشم هر زنی که بخوابم هم فی طالق وقد
 فعل فلک فاذا تزوجها لا ینقض لان الفقد الشرط
 فی ما فی کبری ولو قال ان فعلت کذا فامرته طالق و یس
 لما مره وقت الحلف فترجوع ثم فعل لا ینقض خزانة المفتین
 و لو قالت طلقت ففیهما و قال کما انک طلاق لا یقیم و لو قال
 انک طلاق یقیم مخیر خزانة و قال فتوی و ادست یک
 طلاق و سکت ثم قال و دوسم یقیم کما انک طلاق
 نف محمدی گفته است استم طلاق ابن زن و غیره
 طلاق شدیست کبری اللفظ الصریح لا یفید الا وضوح

بانه
 کفیه

انما يطلق او انت طالق لا الطلاق او انت طالق
 واحدة وحيدة طائفة اولي واحدة واثنين لان قولك
 فقلت كذا امرأة فقلت لزوجها طلقني فقال الزنى طلقك
 ممن غيرنا ما فله لا يقع الا ان يوبها كبرى ولولا طالع مدون
 بنا لا يقع وان فنى الطلاق محض خزانة وذكر في جواهر الفقه
 لا تزوج المطلقة الرجعية فانه يصير مباحا وللحب المهر لان
 النكاح بينهما مباح عن الرضا على القول الصحيح حيث المثنى ان
 اراد المدعي تخليفه بالطلاق او العتاق في طاهر البرائة لما يجبه
 الثاني لبقولك لان الخليف بالطلاق او العتاق وهو ملك
 حرام وهو المصحح جائز لا يجوز بالطلاق او العتاق وان
 الحائض وعليه الفقه شارحا لانه الخليف به مباح وقيل
 ان من القردة نوص به الثاني انما للبعض ولو صلف الثاني
 في نكاحه فحق عليه مال بمقتضى قضاة حاشا ان لا كثر في حوائه
 بنفسه بل في كثر ما نمت زوجها يغفل فقال كثر ما

كذا لوجه

كذا لوجه

اگر زن است و قال از دست المقتدرین صدق عینیه و مثل
 آنست که در طلق و طلاق بقی به الرجعه ابرای نوالی
 بیرون و واحد رجعت او بایش او از من الوصه اولین
 سبب اصلاح و قایه و بی النوال امره طلبت الطلاق من زوج
 قال لها دایم کی و دوست لایق بدین النیت قال لا یصح
 لایق است و قال الصدر السید لایق بدین خالصه و آنچه
 زید طلبت و دختر خود را بطلب کرده بود است و خالد برادر
 علیست که است که زن بر خالد طلاق که اگر نام که علیست را
 بخانه عمره بر خالد خیمه با عمل بقول کرده و قایم شده است
 که بدین حالت خود را بخانه عمره برده است و در غیبت
 خالد بر خا و این ضرورت زن خالد بر خالد طلاق است که
 که در غیبت نبوده است ملازمه سر عیش وانی اجابت و طلاق
 سبب است
 لایق است امره از خوا
 نهی طلق طلق امره نیز چه ممکن است و در قای

صح في المطلق خزانة الفتاوى ولو قال العبد اذ اقامت سدي
 فانت طالق وقال العبد ان بنت فانت حرة فانت طالق
 ان ثلثة فاذا نادى بوجهه فاجابة اخرى فقال انك طالق
 ولم يعلم طليقت المجيبة واذا علق طليقتا كل رمانة وطلقة واحدة
 بنصفها وفنت يا كل الرمانتة ربي از شمر طلاق مني يا مدبر
 اور مننت ميزيد و ميگردد بکبير طلاق واقع شيعه و اگر زن را با بود
 گويد کفرتم طلاق واقع کفر حرة الفقهاء قالت لزوجه طلاق
 فان طلقك الفاقيل بالبيع وانا كراشرفيع واحدة وعليه الاعتماد
 ففسر وخزانة خلافة في نيجان رجل طلق امراته بانها فتم طلقها
 ثلثا في العدة هل طلقها ثلثا ام لم قال نعم خلاصة ومن قال
 لامرأة انت طالق بكذا بشير مالا يهيم بها لباية والى طلق
 فهي ثلث لان الاشارة بالايدي يقع بغير ايعام بالعدد في مجري
 العدة انما انزعت بالعدد المبهم ما يسهل على المتكلم ان يثبت طلاق
 وبت رابطين في العدة الا بالنية فان حال هذا وقع فان

رقة طلاق
 عدد و احوال

ضرورة منكر فطلقوا فيه والصحيح انه كما لا يلزم من عدم اللبغ
 طلاق ولا نفقة له في قاضيان وفي تذييل النسق قال الامام
 انك تعلمين كذا انما ليس نعم فقال بالفارسية كرجل
 كمن لم يكن بهنر اطلاق اقسى الشيخ الامام الحسن السعدي
 في كنفه بعد من كسر طلاق كسر طلاق كسر طلاق
 قاضي الامام طاهر الدين وفي الخلاصة تحت تسمية الامام لم يطلق
 فكانت الامامة وفي التذخير في الفصل الثالث في
 البغ للطلاق ~~في حال~~ في حال الغيب ان تزل من
 كسر طلاق البغ ~~في حال~~ في حال البغ كسر طلاق كسر طلاق
 وعلمنا في فصل اذا قال له من كسر طلاق كسر طلاق
 تزيج وامراه لا يقع المطلق وهو الصحيح وكذا في المخطوط
 والهاقيات وغيره في المخطوط ان طلاق الزوج ان كان له امر في
 الحق تركت بهذا الكلام وبين وبين امره ان كان لها

مع اننا نعلم ان الله لا يريدنا بهذا المعين فانما يريدنا في الدنيا
 اجمعين بغيره في الدنيا والآخرة من الجن والانس
 في الدنيا والآخرة من الجن والانس

[illegible]

مجلس

مثل البیع فقیرة فقله لا یقع الطلاق عن ابی حنیفة وسمان
 الثوری فی الذی قال عقیده البیع وطلق امرأته لکن لم یحیی
 من البیع البیع البیع الطلاق وان لم یکن علیها البیع وحق السوف
 محلی لا یقع من غیر فعل وهو الصبیح مختصر خزانة وحمادیه هذا مکرر فی
 السمران اذا شرب طابعا وان شرب مکرها فطلق لا یصح بانه
 لا یقع حمادیه وشریب السمران اقام لدا فقله الطلاق
 وخرج مسوأة قال محمد لا یقع الطلاق وعلیه الفتوی مختصر خزانة
 وروضة وخرج طلاق الکرا ن لانه مختلف بین الصیانة فی الیه
 عدم فصل علی ای اذا ارصدت انیته من رجل کان لکاحا وروید
 او یانه نفس کان طلاق حرمانه الخ فی سئل ذن راجع کردی گفت
 بر خلاف س که دم و نکرده بستم است نیست او در روید و نکرده است
 جزئی نو نابدی خانی قال لا امرأته لکن لم یحیی وکس حرم کنه فامسک الطلاق
 ثانیاً فانها تم جاسما فی العدة فلو علی قول السوف وخرج لطلق
 امرأته الطلاق عدتها سوفی و به اخذت فی البیت

من ان تراب حرام كذا في القدر وفي البرازين المتراكمين
زمانا ثم لم يجد لان القياق يحفظون عليه كذا الخبر وفي
الطلاق كذا في غاب عقله باكل الخشب ومنه المسمى
بالتعقب يقع طلاقه لان مسخ الذهبين اثنتان فبعضه وانما
اقنوا في قوله غير اكله وما ريب باله حتى قالوا في
يحد فهو زندق كما في البحر الرائق ومثله في فتح القدير وكذا
من غاب عقله بالبيع لا لا فيون فان يقع طلاقه او استند به
للموت موصية والفقهاء للتمسك به فلا لعدم المعصية كذا في البحر
الرائق فوايه يريه طلقها ثلثا او ثلثها قبل ذلك
لواحدة والقصص عديدة فلم يقع الثلاث في حد فري
ذلك فقد ذكر في اجماع انها متفقون وذكر

فيها في حد وان عليه الفسوق وان لم يصدف في مال الصدق
نفسه وكذا في البيع لا يقع الطلاق اذا اكل اكل مرة اما اذا اكل
ثلاث غار في الطلاق كذا في الذخيرة مع كذا في الدرر المنيرة

صارت ابنة امرأته بعد ما كانت امرأة قبل التخل فانيحان
 من فسخ القيدان في المهر والطلاق
 يقع طلاق مطلق على طلاق ودونها وان كان المهر من المهر
 ويعد الطلاق الصبي والمجنون والنايم والسبي في المرأة غيره
 واعتباره بالنسبة في طلاق الحرة ثلاث في المهر فثمان كنز
 اختص في معرفة السكران قال ابو حنيفة من لا يعرف
 الارض من السماء والرجل من المرأة وقال ابو حنيفة اذا ارعاهم
 اضبط طلاقه فصار غائب طلاقه الهذيان فهو سكران
 والنقوبين في قلوبهم خائبة طلاق السكران من الخمر والبسيف
 يقع وفي وقوع طلاق من سكر من الكسرية المتخذة من
 الجيوب في الفكاك والسكر في اختلاف قال الفقهاء ابو حنيفة
 الصحيح انه لا يلزم احد لا ينفذ لقوله وفي المهر لا يقع من سكر
 من الكسرية المتخذة من الجيوب والعسل في الطلاق
 عند ابو يوسف ولا عند محمد فينفذ في المهر لان السكر

ولو نزل في صغيرة وكبيرة فارتفعت الكبيرة والصغيرة حرم جميعا
 ولا مهر الكبيرة الا ان لم يدخل بها فان الفوقه بها بيت من قبلها
 وللصغيرة نصف المهر لانها بائنة بفعل الغير ثم يرجع الزوج
 فتمنع من مهر الصغيرة نصف المهر على الكبيرة ان نوزعت المهر
 وان لم تنفذ لم يرجع فافترقان رجل تزوج رضيعين فبانت لهم
 سرائر ان لها لبن من رجل واحد فارتفعت احد المرأتين رضيع
 وارتفعت المرأة الاخرى الرضعة الثانية بانت الرضيعان
 عن زوجهما لانهم صارتا بائنتين تحت رجل واحد فلكلهما
 ولتاخذان على المرضعتين وان نوزعت الفتي ولو لم تنزل في كبيرة
 وثلاث رضيعات فارتفعتن الكبيرة واحدة بعد واحدة
 او ارتفعت واحدة ثم اثنتين فحرم من جميعا المهر الكبيرة والصغيرة
 الاولى فلهما مائة الف ونبت ولها الباقيان فلانها صدقة
 اثنتين في كل واحد وان ارتفعت اثنتين معانها ان يسف
 حرمت الكبيرة الاولى والاويلان ولا تحرم الثالثة لانها

وفاقی ن و بعضی نویسندگان بپار او دارا و این مسئله او امره
اخری و این که اگر و البته محرم لا الا حقیقت و این الرجل و این
کثر بکارم نیز و فطرتی که این فارضعت صبا و فطرت
الطبیعی و ثبت جمیع احکام الرضا و اینها حتی که نیز و این
بعضی مطلقه و نیز و فطرت قبل الدخول بها که این نیز و این نیز
الصبیحة و ان طلقها بعد الدخول لا یکتون لانه یمنع و حیالها
صدقت من الرایب و فطرت و فطرت و فطرت و فطرت
و ما لهم اندرین صدقت که چون عودتی دختر را خود را
شیر و در حالش که دختر او بیمار بود و پسندید و دختر مذکور
بر شوهر حرام طلقه بانه سبوا و جردا جواب و اما حکم بحکم
و فطرتی با امره فولدت عنه فارضعت هذا الذی حیث لا یحرم
لهذا الذی ان یمنع و هذه الصبیحة و لا لانه لا یمنع
و اجزاء و کذا الوهم قبل من الزنا و لکنه لا یمنع
الزانی محرم و الزانی که یحرم سبوا و اما حکم بحکم

مفودات سوار كن متعلقين على النقب في ارضهم اجناس
 او امم كانت احد الزوجين حاربه مسلمة زن برز خاضع را در خانه
 كه خانه كنهان اجابت روايت شد چنانكه زن پدر سب را در خانه
 مسكنه را بر سوار كند و اين بچه لقوب زن و بر پدر زن
 و بر پسر زن و بر پدر لقوب و بر پسر لقوب حرام شود
 بچه را پدر خاضع پسندد و بچه را پدر سب كند و زن از اين امر
 بدون ولا خبري بنات فارضعت ام البنات بناحق بني الاوص
 فانما يحرم بانهما على الابن الذي اوضعت بعينه دون اخواته
 مع بناتها بكنهوا على قريه واحد فام يشبه الاضوة بينهم و من
 بناتها و لم يارضعت ام البنات و احدها بعينها فبنات
 الا خبري حرمت تلك الاضوة على ذلك الابن من بني موصيه
 فانها اقرب من غيرهم و بناتها بكل سباني او اجمل
 لبن المرأة و لبن حبيبي بان قبح السلام بلبنتها لا تحب
 كحرف بينهما في قوام و حال و كان اللبن غالب او مستلوا

ما طهره

ما طهره

في حق استحقاق الاجرة على الابن نستان جديريته بنت سستين او
 اقل والابن قد استغنى بالطعام ان ارضعت لم يكن هذا راضيا
 محرمة كذا روي الحسن بن علي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لا يجوز الصبي المطهر على النكاح بمنزلة اب ابوي بيانه
 او ان يزوج صبيته فطهرها ثم تزوج امرأه لها لبن فارضعت
 نسب الصبيته حرمت الكبيرة على زوجها لانها حارت من
 امهات اب يمينه فيمن كان من الكافي ولا يجوز شهادة امرأه
 واحدة على الرضا اجنبية كانت وام امهات زوجين بلا فوق
 بينهما ثوبها ورسد المقام معها حادثة حتى يسجد على ذلك
 رجلان او رجل وامرأتان عدا في الخلاصة بالكانت حادثة فان
 نشئة فهو افضل فخر خزانة صغيره من غيرها
 ولا يلزم ذلك حقيقه كالمال بالاسس بالكونه من ان اخر لقته
 لا يجوز النكاح بين النكاح والفقير والفقير والفقير

تزوج
 ابنته
 من
 ابنته
 من
 ابنته

قطع الا بقطع فاما في الحرام وحریم به اجماع بالنسبة اليها خبيثه واخت ابنه
 كنز ورجل اخت اخيه اصحابا ولبا كنز قال في مراتب الامه رضاه
 الامه في اوصافه ورجع عن ذلك بان قال الامهات واخواته
 صديق ولفي النكاح ولا ثبت عليه فرق بينه وبين كافر او مشرك او غير مسلم
 بينهما منه آفة لا يصيب وابنه له وبنته اخته واخوه هم ولا يشترط كونه
 ام اخته من الرضا لا يحرم فكذا اخت ابنته من الرضا لا يحرم
 ان مردی زن خود را طلاق دهد و عذرست زن بگذشتن این
 زن خود و وجهی نیست لهذا وجهی است که با اتفاق از نسبی است
 ثابت خود و وجه دیگر آنست که با اتفاق از نسبی دویم ثابت
 خود و وجه سوم آنست که خلاف است از سایر گرفت و وجه
 اول با اتفاق از نسبی دویم است و اگر هنوز باز نگرفته است و بچه
 نیاورد و با اتفاق از نسبی اولی باشد کنز و رجلی تزویج امراه و با
 ندر منتهی است منزل منها لبن و ارضعت صبیا کان البر صام
 منی المرأة و طلاق من غیر انفصال اجمعوا علی ان مدقه الرضا

زن نسبی بکراد
 نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول

نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول
 نسبی از نسبی اول

نسبی

ولكن يكن في مسير عند الحرقى ليلتين وعند الاميرة ليلة
واحدة ثم يترك من الاخير فلا يلبس به شيء من العسل
فيها البكر والبيبة الجديدة والتقدير في تلك الاشياء
ولقاءه يوم الاثنين وام الولد والاميرة في العرس
يتم اسم السور في من شروا الفرقة او اوان
ترك اسمها لفرقتها فان رجعت جائز
وقته ولا رخصت

ابناء الرجل وللمرخصة هم يكتفون لذلك الرجل ان يتزوجها
وكذا يجوز لهذا الرجل ان يتزوج بنت المرخصة ان رخصتها
مع ابنة القربة الملقبة بصبيته ارضعها بعض اهل القربة
ولا يدرى من ارضعها منهن فتزوجها رجل من اهل
تلك القرية فهو في سنة من القام في ايامه من قبل
الرضاع وكغيره سوارق صغار بعد ذلك الرضا عن شهادته
سماحي ولا يقع بعد حولين ونصف في حرمه فاعلم

ما دبره في اخلاله في الفتن على اقول من اجل ادعي على
امارة النكاح فانكرت وسألت لما كمل رتبته الا ان اطلبها

ان انقضت عدتها بما لو كانت به اهدى عليه من الرزق
لا يملكها الفريضة باخر رخص تزويج انقضت البائنة ثم ان
الابنت لم تزوج النكاح لم يسمع هذه الدعوى بخلافه من
الكبرى هي تزويج بالقرعة وغاب فها حفر تزويج الزرة
بزويج والصبى قد اجاز النكاح الذي بكسره بعد ما بلغ فلما كان
تزويج المرأة قبل اجازة له حاز لان اقدامها على النكاح
ان في سنة الاولى ولها ولاية الفسخ ما دبر

اذا كانت المصلحة رويته ان حرمته فليست
يعدل في الفريضة في المهر والمهر في ما كان في
اصولهم في سنة ثمان مائة وخمسة ولا في سنة
على اقدار النكاح احدى سنة ولا اربعين كتابه في سنة ثمان
مائة وثلاث مائة وخمسة ولا اربعين سنة ثمان مائة

فالمعروف

الفرز

الفرز

ولا يجرسان ثمة ولو تزوج ذمي زينة لغيره او خسر عينه فابسما
 ابا سم اصبهى لها النحر والتخزير وفي غير العين بها فبمعة اخمد
 مهر المتلر اخمد بهر والطفل مسلم الكان احد الوتره
 الكان بين كوسه كيتال فان للطفل سبع اشهر والابن ونا
 شه وقاير ولو اكرم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان
 سم وان ال فرق بينهما داباره طلاق لا ابارك كثر امان صورة
 ابار الشريح فالكائنات مرطوة فكل المهر وان لم تكن فصفة لان
 الفرق طلاق همت قبل الدخول وقاير ولو سم زوجه
 الكسيت بقى لكاهما ونيان الدراين سب الفرقه لا البس
 كثر من متى ينتر رجل غاب عن امراته وهي بار او نبت
 فتمت زوجه آخر ووددت حل سبعة فلما اقامت حنفه
 له الاول لا للاهل عن ك صنفه له السبع ونيان
 لا يكون الاول والاول واما هم للثاني وعقد الثوري حماد
 منها السوجية وعن لا صنفه له السبع والاول وعقد الثوري

و يقضي بغيرها فلو كانت المرافعة قبل وحيث بالامراء والقول
قوله عندهم عدم النسبة بالرضا وخبره والواء يمدونه انما يطلق في
العلم امدعي عليه بنسبه ان يطلقها فخرسين واليه ترجعها وسلم
الطلاق بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق اصل تنويج
ثم جاز يصل اخر وادعي انها اولى من عدتها عليه كانت
امر انك لكن طلقها فخرسين والقصص عدتها من وقت تنويجها
فانكر امدعي الطلاق بغير تسليم لما امدعي نصا وادعيها
الشك والى الرجوع بالطلاق والى بل طلقها ولكن تنويجها
بعد ذلك وادعيها فخرسين وادعيها منكرت ترك
في يد امدعي عليه جازي
ولا جرح

المزودة عددا في ولايتهم مزودة مزودة احد الكثر اذا
ارادوا ان يمدوا بها اسماء معانيها على انها سر اجي تنويج
ذمى بها رجوعها بينها سر اجي لونها ادى بميتة او غيرهم واد
جاء عندهم فخرسين وطلعت قبلها وماتت امهاتها

طالبه یا بی اجابت لان اهلہ فی رقبۃ الغلام فاذا ملک
عکسہ فی رقبۃ فہو من امیہ من مختصہ لک رخصہ واداول
الرجل جملہ ولیدہ او جاریہ ولیدہ او بائعہ او ابلہ
و قال طائفہ من اصحابہ فی صدق ولا یجوز فی غیبت
انما علیہم حد من ملک لانی جاریہ ولیدہ ولان
لرجل انما یطاع او یؤرخ سببہ ملک فلا یجوز جاریہ
الحد وادہ او جملہ لانہ علی عریض ملک وسببہ ملک
فہو کالمطل مع الاجنبیہ فان ولدت جاریہ فی سبب
من ہذا لم یزمرہ الولد وذلك لانہ لیس فی عینہ فلا
یثبت نسب منہ جاریہ الاجنبیہ الا فی جاریہ ولیدہ
ولید ولیدہ محاسبہ وحکم البنت حکم الابن برجہ و یؤتی
بہا نسجہا لم تقم ولیدہ وکعبہا لا تقوہ و یؤتی
بہا نسجہا فان الامہ ملک الان یثبتہا انما یثبتہا شایعہ
و قال یہ امر اہل و عیبت مہرہا عندہا حکم الامہ و قال الرافضی

لغير العبد ان تزوج باذن مولاه هلى بغير على النفقة
 واذا اجتمعت النفقات عليه هلى ببيع في النفقة والمهر
 هلى فيها لان السب كان باذن المولى فله المهر والمهر
 على المهر في البيع فيها كسر المهر لان النفقة والمهر
 يفسد فان في سب واهواة او ابيع في المهر في سب من
 المهر بان لم يفسد الثمن بكل المهر في مرة اخرى بل يفسد الى
 ما بعد العتق واذا بيع في دين النفقة ببيع مرة اخرى فتكون
 دهاجي والمدير والمكان لعيان في المهر لانهم لا يضمنان
 النقل من ملك لما ملك مع بقا الكتبه والتدبير
 فيودى من كسبه لانف بانه ايسر زوج غلامه ثم اراد ان
 يبيعه لم يكن للمراق على العبد مهر فللمولى ان يبيعه بغير
 رضا المهر او ان يبيعه اذا الزوج عبده امته للمهر بها عليه
 مخفخر المهر في زنا فهو كسره لغيره في مولى يابن رضى من مولى
 ودخل رده بغيره في زنا فهو كسره لغيره في مولى يابن رضى من مولى

ينفذ و اذا تزوج العبد بغير رضا المولى لا ينفذ بل يتوقف على
اجازة المولى ثم انى وبميراث ان او ملكا بتمتع تحت
حر او غير ذلك تحت العبد فلها انخير اتفاقا و نفعا
و ههنا ان يزوج المولى العبد وان كان تحت مملوكة
خلاف ان يزوج المولى بملكوته لا اذن تعقبت نفذ اتفاق
ولم يخير مولى العبد وان زاد على مهر المهر مثلها لو طقت
تفقت خلاف النكاح مولا يخير مولى العبد وان نكح على

وان عتقت او لا فلها قالوا نزوجها اعتقته عنه بالف فلعن اى حرة تحت
مهر الامر و يعنى الزيج على مولا و يفسد النكاح خلافا لغيره من سيدة
لمنع الفنى والكتاب والمعتبر بالامر ولم المولى و لو اذن العبد
موقوف ان اجازة نفذ ان لا يزوج المولى
وقام نفق اعلامه في دستوريه و ان يزوج المولى
الامر و اذن وصارته نفق في براءه و ان يزوج المولى

فقال العبد قبلت هذا لا اريد شيئا مني لا وجهه في
المسلم مع كاف من كذا كان عليه في العبد في البطل
في الامانة التي زوجها من عبده واراها ان بعثت اليها
واستجابت اليها في بيت هذه الامانة في بيت الله
بطل النكاح وان كانت في بيت الله في بيت الله
امينة وليقط المهر تقبل السيد امينة قبل البطل لا تقبل
الحرة نفسها قبله كنز ولا روح الاب او الوصي او الام
من عبده لا يكون مختارا ولا رجل زوجه امينة
يملك ردهم ثم باعه منها بشيء ردهم ليدخل العبد
فيها في شهادته بمهر او بطل النكاح ولا يخرج المرأة
بالا في حق العبد وان عتق في حق في التوبة ولا
يضاع في العبد والمكاتب والمدبران من زوجة الزوج
العبد شيئا الا في عبده او امينة من غير رضاها كانت

البقرة وقالت والدة المرأة كانت بمنتهى ان ذكر الزوج الفقير
 لا يبرأ من ان يذكرها او يطلع الى ان يرجع بالبقرة وان لم يذكر للرجل
 وان ارجع لم يرجع الى ان لا يملك منكره للفرق فالقول في
 المهر المسمى بالزوجات انه او عيب الزوج في المهر
 ثم اعتق كذا المهر في المهر المسمى بالزوجات ثم اعتق
 الزوج في المهر المسمى بالزوجات ثم اعتق
 المهر المسمى بالزوجات ثم اعتق
 المهر المسمى بالزوجات ثم اعتق

رجل تزوج امرأة من عشرة على ان امرأته مبدية فان بدت
 للمهر في زوجها بامتناعه على ان امرأته مبدية
 في زوجها بامتناعه على ان امرأته مبدية
 في زوجها بامتناعه على ان امرأته مبدية

بيد المتوسط ثيابا بزم العبدية وقالت لي لك عبيدتي فاصنعها
 ثيابا بفضل ربه يستقيم قدام من الدين والفواكه ثم فسد ربه العبد
 فمضى سبون في بئر ليدري الفضل ولا يستأد وفيه الفقير في الضيق
 من عبيد عبيد في جهنم فيه وسلم الى الزحف فالتفت اليها
 الاب ان عار في ابها من الحكمة في عبيد عبيد منها وقال
 الرب لا بل ملكها القول قول الرب وعلي الاب الحسنة قال القائل
 الامام علي السعدي في القول قول الاب لانه هو الملك في مكان
 يفضي الامام خالي وعليه فتدري الامام القاض في معنى ان يكون
 الحجاب على الفضيل الكان الاب من الاعراف والكرام لا
 تقبل قول ربه عار يستدعي الكان من ربه عبيد البنيان بمنزلة
 تقبل قول ربه عار يستدعي الرب في الامام العبد وبين انها عبيد
 ثم اذ عار في عبيد ربه في ذلك جواهر وفي القاض
 امره بل في عبيد ربه وادبها ما في عبيد ربه في الجاه
 المستدعي في عبيد ربه في عبيد ربه في عبيد ربه في عبيد ربه

أن يتفقد لا فريتها ليس هناك خلاصة للفرق وان يخرجها
 ما روي في الخبر وان لم يوفى مهره واصل محاربه رجل خطيب بنت
 ابن من وعت اليها بعد ايام لم يزوج الاب بنته من قالوا له
 مهرها ما كان لك تزوجه وما بعث به بنته الكحل لم يزوجها
 ان كان حالها انما حصل محاربه تزوجت المرأة مهرها
 ان يخرجها من الموضع فذلك لم يخرجها كان مهرها محاربه
 القوم على هذا فاضح ان المرأة تنسج في بيت زوجها شيئا
 كبرة من ابريسم وكان اثرا بها ابونا ثم مات الاب فهدى الاشجار
 لها اعتبارا للعاقبة فبقي لو كان على الرجل ديون مختلفة فادركها
 شيئا فقال من بين كفا كل اشترى فيه الا ابريسم بعث
 الى امرائه سبب فهاست به مهرته وقال هو من ابريسم
 قولا البرج الا ان يقع المرأة البنية انه بعث اليها مهرته وان
 جميعا البنية فالبنية بنيت الزرع ولو اخرجت من بيتها بعد
 زعم فحقه في مقدار المهر ورضي في ذلك المهر المهرية

نفسها لا يستفاد الجعل وهو الذي يقال بالفارسية
 جمان فان بينوا قد الجعل بجعل ذلك وان لم يتنوعا شيئا
 فيستفاد المتعارف لان الشئ يثبت عرفا كالثابت سرها
 كما معنى ينفذ بالوف كذا ضرورة الفقهاء والمليث
 وعليه الغنوي حرمة السفر الى سفر المرأة ولا المهر المذكور
 في العقد انه كم يكون لغير هذه المرأة كمثل هذا المهر فيجعل
 ذلك معجلا ولا يقدريه وخمس منها حلاله الروايات والفقهاء
 في العقد تجبيل كل المهر يجعل القيل مستحلا يترك العرف في بيان
 اذا معتبر في العرف انما حارم المهر فيجعلها حارمة كغير
 من المشايخ في عا اليه يسمى الذي الى اب وبها في زمانه وان
 اوقاف المهر كمن يقدح في القوي الطعن اصبحت ان
 ينقلها من القرية الى المصرو ومن القرية الى القرية كان فعله
 الفسق كمن المهر في الفصول العاديه وقاصيها
 فليس في المهر في قرية المرأة في قرية اخرى ثم ارادت ان

[illegible]

وحد
از
نقد
برکات

وان لم يكن له مهر فاشتهى لها مهر عتيقاً و قالوا ثلثها
 المهر في الوجهين بآية
 فبذلك إذا لم يوجد مهر فاشتهى لها مهر عتيقاً و قالوا ثلثها
 لولا أن يشترط في مهر أن يكون مهر عتيقاً و قالوا ثلثها
 غير فقه و الله اعلم بشيئكم في المهر و قالوا ثلثها
 النكاح ولا ينعقد النكاح بحضرة النصف و الله اعلم بشيئكم
 بحضرة النكاح و كبر في النكاح المحارم فسدان باطل النكاح
 المشهور فيه قبل باطل و الله اعلم بشيئكم في النكاح
 فسد و الله اعلم بشيئكم في النكاح و الله اعلم بشيئكم
 في البطلان و الله اعلم بشيئكم في النكاح و الله اعلم
 و الله اعلم بشيئكم في النكاح و الله اعلم بشيئكم
 كذا في النكاح فسد و الله اعلم بشيئكم في النكاح
 و الله اعلم بشيئكم في النكاح و الله اعلم بشيئكم
 و الله اعلم بشيئكم في النكاح و الله اعلم بشيئكم

عنهم

فدر ما نظر في جعل المثل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل أي لا تأكلوا أموالكم بالباطل

مبرا فهو مبرأ سببا في دفع قتل العلي المبرأ من سببها
 ولولمها ولوقفت اليها من المبرأ وحيت لا تقف
 قبل العلي رج عليها بانقصف الي نصف العلي ونحو
 بانقصف العلي من جهة اخرى ان العلي من جهة اخرى
 ان اقام بها وعلى الالفين آة اخرى جدا قال
 الالف والالف المثل وكما هذا العبد العبد
 حكم مبرأ المثل وعلى رس او حمار كعب العبد
 ثوب او خمر او خنزير او علي هذا المثل فاذا هو مبرأ
 هذا العبد فاذا هو كعب مبرأ المثل وان امهر العبد
 وراصد ما حر فمهر ثلث العبد كمن رجل تبيع امرأه علي عبد فذا
 مبرا ومكانه ثلث ادم ولولمها المرأة ثلث مال العبد
 فلم كان لها ثلث العبد ويحل ثلثها من ثلثها
 ان كان الالف مبرأ ان كان الاجل مبرأ اليه ان
 ان يكون علي الالف ان جيل يوم الزوال في جيل

استعملها
 بغيرها
 وورفع

بالقدرة

[illegible]

ثم طلقها بابتان ثم تزوجها فاستوفى فوطئها قبل الدخول بها
في النكاح الثاني كان عليه مهر النكاح الاول ومهرها قبل الدخول
بها في النكاح الثاني النكاح الثالث هو الذي دخل فيه قبل الدخول
في النكاح الثاني فوطئها قبل الدخول بها فوطئها في النكاح
والباب الوصف في النكاح الثاني النكاح الثالث هو الذي دخل فيه
وانتبه تزوج ابنتين فادخلت طواحدة منها في النكاح
صاحبها فوطئها كان على طواحدة منها عقر لم يوطئ قطيعها لانه
وطئ عسر سبب في طواحدة منها مهر امرت لا غيرها
بانت قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مستطوع
رجل تزوج امرأة وانتهى منها فادخلت طواحدة منها
على زوج الاخرى فوطئها كان على الكواحل الاول لفعل
مهر امرت فانها بانت من زوجها قبل الدخول بفعل من
قبل الزوج عسر جميع مهر الموطورة ولا شيء على الكواحل
الاخرى لان امرته بانت من قبل الدخول فوطئ
الاول بمطاعها وان كان الوطئ منها معاً فلا شيء

[illegible]

على وجوب حل المهر والعنف به بدعي قبضي بعض المهر فعمل به
وقيل اذا مرحت المرة بانكرا انقبض وقالت ان قبضي كذا كان
القول قولها لان النكاح وليس محكم على وجوب حل المهر والنفقة
والنكاح على ان محكم ان على تقدير ذلك الوجوب والنفقة
ليس بدليل محكم على استيفاء البعض لان ما قد بين على
امراء قبل تعين المهر فيكون القول قولها قلت محكم ان ذلك
عرف زمانهم حاربه وللنفقة ما فرض الله ان وطئت برأت
عنها والنفقة ان طلفت قبل وطئ النفقة هي التي تكفي
بلا ذكر مهر او على ان لا مهر فله ثمان مائة اضيات مقدار قلها
ذلك المفروض ان وطئها او طأت عنها والنفقة ان طلقها قبل
الوطئ المطلقات اربع مائة مطلقا لغيره ولم تنس لها مهر نجس
لها النفقة ومطلقا لغيره ثمان مائة مطلقا لغيره التي لم تنس
لها النفقة ومطلقا لغيره ثمان مائة مطلقا لغيره
طنتها مهر فله ثمان مائة مطلقا لغيره والنفقة
ثلاث مائة مطلقا لغيره وخمسة مائة من كسوة مثلها

ولو اراد الرجل ان يلقط المهر عن ذمته فالحيدة فيه ان يقول
اي ان من الرجل كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
وعليه المهر من ثقات كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
والزوج يلقط المهر من ثقات كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
شك في ذلك من ثقات كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
وحيث ان لا يخذ بنفسه من ثقات كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
حقا ان يكون وصية من زوجها او ميراث او ورثة او بغير ذلك
من الفصل في سبل النوازل في طاعت الزوج فاحسب
المرأة على الارث مهران ان او عتقت مقدار ما تشبهها في الارث
في ذلك واجب وكفى بالانكاح من ثقات كذا من ثقات كذا لقط المهر بالانفقت
ان يفي الا في مباح منها مقدار ما جرت العادة في النكاح
لذلك والقول قول ورثة الزوج في ذلك ما ذكره في ذلك
في القول قول المرأة وذكر في مسئلة النوازل في ذلك ما ذكره في ذلك
في سبل زوجي الدين على الميت وقوله في ذلك ما ذكره في ذلك

١٠٠

بفقره من جانب اي بتدليها وجب الباب والقبول والما
للمشرط ان ينظم اي فان الواحد اذا كان وكلا منهم فلهما
نوعين اماه كان كافيا مع وقاية
واذا خلا الزوج بامر الله وليس هناك من العلى ثم طلقها
كان مهر بدايه في الواقعات احكامه رجل في امره وطلوها
في الغسل او في احكام لا يكون خلوة لان الغسل يستلزم
في ضرره وكذلك احكام وانما في خلوة الغنمين صحبة ولا خلوة
المجرب في قول الجيف في فاضل ان المجرب منقطع الذم
والخصم بن الشريعة والخلوة للمرض وحيض واحكام وصوم
فرض كالوكل كسوف في رسوم القضاة والتفدية والكفارة بولسان
الاصح انه يابغ المحلقة خائبة ولا يصح خلوة الغنم الذميمة بحسب
مسند الخلوة الصغيرة التي لا تجتمع عليها في كل موضع فصححت
المحلق لا يكون له من الرجعة ولو صححت الخلوة كان لها
حل المحلقة
فصل في الرجل ان الموت يتركه للرجل سراجه

بجوابه او عني

الواراد

بل لا يصل اليه القوافل في السنة الواحدة وهو اختار القديري
الغيب في قوله ان يغيب بحيث لا يستقر الكفر في طلب
حضوره او يتركه الا في الاماكن التي يذهب اليها
و من ثم في قوله لا يرحل ولا يمشي ولا يجز
لكم الا بعد انتم او تاخر الا اذا كان الا قرب غايبا غيبته
منكم في كل حال الا بعد الجوز اذا كان عقد قبل عقد الا قرب
ولا يوافق معا فلا يجز كلاهما واما يستجيب الي الويل في الصبر
في الصغيرة والجنون والجنونة واما اذا قل الصغيرة فقد قال

البيان في محامد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

السيد مرتضى في كتابه الفضولي كنه لا يتوان في سطر العقد
في قبول ما كره غيبته في نفسه خور القديري في قوله لا يجز
في قوله ولا يمشي ولا يرحل في قوله لا يجز
في قوله لا يمشي ولا يرحل في قوله لا يجز
ابن كحل في قوله لا يمشي ولا يرحل في قوله لا يجز

اوخا لها فنكاحها بغيره قول ايحيى في وسمو بنحان وفي قول
 محمد بن لا يجوز وهو قيس بن عيسى بن اسود بن في هذا رواية
 الامام احمد بن حنبل انه لما جازت بنو قيس الام لان الامانة جعلت
 ان العصبان للام ليست بعصب ولا اخ لا تخان في قول
 ايحيى في لما روي في الخبر ان امرأة زوجت من لها نكاح
 اولي في قول اي علي بن جابر بن النعمان في قوله في قوله
 فانكاح العصب بنف عاثر نيب الارث والحج بسوط
 حرية وكلف في سلم في حق مسلمة وولد من فان لم يكن
 عصبه فالولادة للام ثم الاخت لابل ثم الماخض لابل
 ثم لولد الام الاخر والافق سوارده تحت وفاء في الاسلام ان
 الاخت لابل وام اولاب اول من الام في المحيط المستأجر
 في الاخت والعمة بنت الناح واليت من قوم الاب محم
 بلطام في قوله لو غاب الاب عصبه غير منقطعة لا تبين
 لبا بعد الوفاة في قوله العصبه المنقطعة ان يكون في

[illegible]

[illegible]

فلان بكذا وقال فلان فقلت لا يخفى ولكن لم يسر الابن فالكان
 لم يأتني واكثر ما يقع التكرار فلان لابن واحد ليحج والآخر
 ابدا لم يسمع به فقلت فقال رويحت بنتي من ابنك فلان
 اني قال لك الابن فقلت وكنت محمدا وازاد بان قال
 فقلت لا اخفى ابني ان سماه بجواز له وان لم يسر الكان له ابن
 مرر بفلان لابن ان اواك لا يجوز فتدعي خاني
 ولا تحفظ القاضي الاجرة في مبصرة محل الاجرة عليه صلوة
 في القضاء وفي تركه الملقوم الصنف لا السهمين الزرع
 حتى نصيرت نسرين كذا بافت فلان كانت خفيته
 لا جعل يغيب الزرع بمظا الكان امينة ثم لم يسمع فلان وقال
 لا لا اسمها اليه حيث كانت وخفيته فلان كان الزرع خفيا
 والكانت نفسهم كقول نصيب الزرع ليس البرامية كان
 الزرع لم يسمع من الاجرة محل زرع الزرع
 ثم ابن كبر لم يسمع من اجرة خالطت الاميرة

في الصلوة
 في كذا
 ليس له
 واحب عبد
 مباينة ثم

عنده لا يختلف في النكاح وحقوقه وقال أبو الوفاء في النكاح لم يختلف
في النكاح ما فيه من الحقوق والالتزامات في النكاح ما فيه من الحقوق والالتزامات
التي لا ينفك عنها في النكاح والمراد بالزوج في النكاح
فليس في ذلك ما يثبت من زوجة كان القول في النكاح
عليها فان الزوج يدرى لزوم العقد والمراد في النكاح
من المحيط قال محمد بن في الأصل في النكاح

حيثما يقع النكاح في النكاح زما فان القول قولها عند
النكاح ما فيه من الحقوق والالتزامات في النكاح ما فيه من الحقوق والالتزامات
التي لا ينفك عنها في النكاح والمراد بالزوج في النكاح
فليس في ذلك ما يثبت من زوجة كان القول في النكاح
عليها فان الزوج يدرى لزوم العقد والمراد في النكاح
من المحيط قال محمد بن في الأصل في النكاح

بالسفر ليقابلها في حقها في الفسخ وان قال الزمان حق لم يخرج
ايضا من الفسخ في حقها في الفسخ من غير طيب ولا طيب
لكن في حقها في الفسخ من غير طيب ولا طيب
الولي من غير طيب ولا طيب
فان يعرف من غير طيب ولا طيب
ببركتها بخلاف القياس ما ربه من

التميم من اذ وجهها في برضاها في طيب ولا طيب
القاضي من القدر في برضاها في طيب ولا طيب
روى القاضي في الفسخ في برضاها في طيب ولا طيب
التميم من اذ وجهها في برضاها في طيب ولا طيب
من الفسخ في برضاها في طيب ولا طيب
وله القاضي المصلحة في برضاها في طيب ولا طيب
عليها من اذ وجهها في برضاها في طيب ولا طيب

٥٦

فتبين انهم انما يفرق بينهما خلاص من الغيبة
 بل انما الحجب يكون كونه للغير حتى ان الغيب يكون كونه
 للعلوي غير الغيب لان شرف العلم حج من الغيبة امرأة
 زوجت نفسها من رجل ثم اتت حراً وعبداً فاما ما
 في النكاح ليس به نكاح وانما هو رولور وحدها لا والها
 برضاها ولم يعلموا انهم حراً وعبداً فاما ما
 السريخ انه حراً والمسببة بحالها كان لهم النكاح وهذا يدل على
 المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم يشترط الكفاية ولم يعلم
 انه كفواً لانهم علمت انه غير كفواً في رها ولكن لا ولي وانما
 ولور وجوزا برضاها فاما ما لم يعلموا الكفاية ثم علموا انهم
 منهم اما اذا شرطوا او اخبرهم بالكفاية ثم زوجوا بها
 ثم علموا انها غير كفواً كان لهم النكاح من الغيبة اذا زوجت
 نفسها من كفواً فليدرك ان سريخ الامم ان الله في حق الغيب
 وان لم يكن الغيب فاما ما لم يعلموا الكفاية ثم علموا انهم

في الغيبة

اجمرة الب لغة العاقلة وان لم يلقها عليها ولي بكر كان او لم يكن
 ايمنه في ذلك لم يضر في طاعة الله تعالى في ذلك
 الحسن علي بن الحسين انه يجوز ان كان كافر او لا فلا يضر في الطهر
 فداوي الحسين فان كان كافر الى كسر رعايته فربا الال صباط
 لبيد ان من اكلوا في ان السكوت وجعلوا الرضا في عشرة مايل
 في ذلك فليكن بعد ما علمت ان هذا الفتح
 في الاوقات المرأة في زوجي او غاب عني وطلقني ولا
 يمينه انما انما في ذلك البين فليكن حاله في نكاحه
 الرواية في الاصل المرأة جازت ونكح طلقني زوجي و
 انقضت عتي في نكاحي فليكن في ذلك ما في ذلك
 في زوجها من الفصول من فداوي ربي الدين في ذلك
 في رجل اراه في شهره في ذلك فليكن في ذلك
 هذه المرأة في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
 الختم عن هذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في النظم انه لا ورطتها في حرمه بينهما واما الزوجة شاملة للحمه
 وان علمت ان ابنها من ابنت الوالدان سقطت كما في الحيط
 من كسر الرحم فلا يولد الاصل ما يولد من جارية ولد
 ولده او ابنة او امة او زوجة وقالوا انما سقطت في صدق
 ولا يحد وان قال علمت انها حرام حتى ولد الا ان جازته
 ولده فلا يولد الا انه حقا فيها والوطى لم يورث من شبهة
 فلا يحد ويحد في جارية ابيه وامه ونحوه لانه ووطى حرمه
 امك وشبهة امك فله ان يوطى مع الاجنبيه فان ولد
 اجارته في نسبي من هذا الموضع او قد عاود به في حق
 من الزنا او ما كان النكاح او غيره لكن غير الزنا لا يسار
 نفقة فالنكاح النكاح هو الزنا فيجوز وطئها قبل وضع الحمل
 بجنين يجرم ووطئ غير الزنا المحلل من الزنا طهرا واداعيه
 ولا يحل النفقة من نفقة الحمل وفي الفروع من الزنا ان
 يحل الحمل من الحمل ونحو النفقة من الحمل كما اذا تأخرا الزنا

يرعيها ولا ينبت للاول فتمت في كل طرف منها فتخرج
القرار على الاعلان في كل طرف من كل طرف من كل طرف
من غير حصر العقد في كل طرف من كل طرف من كل طرف
النكاح على النكاح في كل طرف من كل طرف من كل طرف
على الا انهم لا يدخلون الا في كل طرف من كل طرف من كل طرف
منهم في الا انهم لا يدخلون الا في كل طرف من كل طرف من كل طرف
ان لو وضع وكذا من كل طرف من كل طرف من كل طرف
خروج من قبل الا انهم لا يدخلون الا في كل طرف من كل طرف من كل طرف
لها اولم يدخلوا في كل طرف من كل طرف من كل طرف
استاد في كل طرف من كل طرف من كل طرف
وغيره في كل طرف من كل طرف من كل طرف
في كل طرف من كل طرف من كل طرف
في كل طرف من كل طرف من كل طرف
في كل طرف من كل طرف من كل طرف

تزويج امرأته بغير أمرها فيمنعها بغيره وقال في باب من تزوج
 بهذه إجماعاً هكذا نصيبه والقبول لا يثبت بمحضه من أنه في
 الذخيرة تزويج بغير إذن لها وطلعت عليها كما تأبى بعد ما وطئها ثم تزوجها
 ثانياً بتزويج الزوج وارتفع إلى الثالث في فتوى: شافعي أن النكاح
 الأول لم يكن صحيحاً لعدم الزوج وإن الطلاق رتب الثابت
 يقع وإن النكاح الثاني بتزويج الزوج إلى قد وقع بها إجماعاً
 الفاضل عليه السلام بوجه وهل يظهر أن الزوج في النكاح الثاني
 كان حراماً عليه بشبهة فكان صحيحاً ولم يزل يكون صحيحاً
 قال لا لا انتهى خفيان يستقلان صحة ذلك ونقص الأول
 كان في حق البطل الإطلاقات الثلاث فلا بد من
 حكم آخر محرم حرامه رجع البكر إلى مبيته على ما يكون حين
 لم يزوجها بغيره وأقامت بنته على ما في نية الأول فيمنع
 الرجل من تزويج امرأته دون تفرقها عنها طلاقاً
 والنفقة هي ما يزوج بهت هذا الثاني والثالث

انضجوا وافرقدوا منكم بالحق والعدل
مخارقاتهم ومن سبوا منهم من سبوا
انها سطر محارز الشك والحق والعدل
الملك سفره الفاضل من هذا ما هداية وان يزوج مسلم ومنه
بشهادة زعيمين محارز عند ابي يوسف لا يزوج قال كحد
وزفر لا يزوج ولا يجمع ان سبوا منفرقين في الزمان يجمع
في سبوا بهود حفر الجرفا والجبور دار على بحسب الي
الزوج فانما دعي هو القبل سبوا في انهم له اما اذا ولدت
الامرة قبل سبوا رثها لها وان كان عند الي الزوجه ان
من قبل سبوا رثها لها وان كان عند الي الزوج قبل
زوج وقاب امراة بالحق في سبوا في سبوا في الزقات
لا يريد الزوج او قال في سبوا في سبوا في سبوا في سبوا
دليلين ردا من الزوج الثاني يكون ردا في سبوا في سبوا
مخارقاتهم يتكلم في الزوج في سبوا في سبوا في سبوا

